مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: المعارضة في اقليم كردستان – العراق ودورها في ترسيخ الديمقراطية
اسم الكاتب: أ.م.د. خميس دهام حميد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7043
تاريخ الاسترداد: 2026/04/13 20:45 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المعارضة في اقليم كردستان– العراق ودورها في ترسيخ الديمقراطية

الاستاذ المساعد الدكتور

خميس دهام حميد[1]

Ka64mes@yahoo.com

ملخص

تعد المعارضة السياسية جزءاً مهماً وأساسيا من النظام السياسي ، إلا إن وجودها قد يضيق أو يتسع حسب طبيعة النظم السياسية القائمة ، فالأنظمة الديمقراطية تعترف بوجود المعارضة السياسية ، وتؤمن لها مجالاً لاشتغالها وأداء مهامها بحرية تامة في الساحة السياسية ، لذلك نرى كثيراً ما وصلت المعارضة إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع والتداول السلمي ، في حين نرى العكس من ذلك في النظم الدكتاتورية ، التي لا تسمح بوجود المعارضة ، بل تعمل على إقصائها وتهميشها وربما تصفيتها. وفي البناء الديمقراطي لإقليم كردستان ، تعد المعارضة ضرورة مهمة لا غنى عنها لأننا بحاجة إلى نظام ديمقراطي قائم على أساس سليم ، يقر بوجود المعارضة التي تُقَوم أداء مؤسسات الإقليم خصوصاً السلطات الثلاث (التشريعية ، التنفيذية ، القضائية) فضلاً عن ممارسة الدور الرقابي لمواجهة الأخطاء وتصحيحها والأهم من ذلك طرح البدائل . ولحاجتنا الماسة لمثل هذا النوع من المعارضة ذات الهدف الايجابي ، ولافتقارنا لمثل هذا النوع من الدراسات التي تتناول المعارضة في إقليم كردستان – العراق ، ارتأينا البحث فيه، آملين أن يسهم هذا الجهد المتواضع في تأشير مكامن الخلل والأسباب التي أدت إلى الإشكالية في عمل المعارضة .

تكمن أهمية الدراسة في محاولتها ، تسليط الضوء على موضوع ذي أهمية كبيره ومعاصره في الحياة السياسية لإقليم كردستان ، من خلال تتبع دور المعارضة في مرحلة مهمة من تاريخ الإقليم بعد عام ١٩٩١ ، وتحديد بعض الملاحظات التي يمكن الاستفادة منها في الحياة السياسية .

المقدمـة

[1] كلية العلوم السياسية–جامعة بغداد..

من البديهيات ان لا نتصور وجود نظام سياسي من دون معارضة، تقوم بدور المراقب والمقيم لآدائه أو الساعية لاسقاطه والحلول محله، لذلك تعد المعارضة السياسية جزءاً مهماً واساسياً من النظام السياسي، الا ان وجودها قد يضيق أو يتسع حسب طبيعة النظم السياسية القائمة، فالأنظمة الديمقراطية تعترف بوجود المعارضة السياسية، وتؤمن لها مجالاً لاشتغالها واداء مهامها بحرية تامة في الساحة السياسية، لذلك نرى كثيراً ما وصلت المعارضة الى السلطة عبر صناديق الاقتراع والتداول السلمي ، في حين نرى العكس من ذلك في النظم الدكتاتورية التي لا تسمح بوجود المعارضة، بل تعمل على اقصائها وتهميشها وربما تصفيتها. كماان المعارضة هي من الركائز الأساسية في النظم الديمقراطية وأن وجودها يعتمد على طبيعة النظام السياسي القائم، فالوصول إلى نظام ديمقراطي حقيقي يتطلب وجود معارضة تتعايش سلما، وتعمل جنبا إلى جنب مع الحزب الحاكم، وتمثل واحده من الممارسات السياسية الأصيلة في البلدان الديمقراطية و مؤشراً على رقي نظامها السياسي وفعالية سلطتها التشريعية ودليلا على التداول السلمي للسلطة ، وعلى ذلك تعد المعارضة البرلمانية ركناً أساسياً من أركان النظام الديمقراطي وضرورة لازمة لنجاح أي حكومة ، وقد يكون دورها اكبر من دور الحكومة كونها تقوم بالدور الرقابي الذي يضمن سير البرنامج الحكومي وفق الرؤية الحقيقية لوضع الوطن والمواطن . وفي البناء الديمقراطي لاقليم كردستان ، تعد المعارضة ضرورة مهمة لا غنى عنها لأننا بحاجة إلى نظام ديمقراطي قائم على أساس سليم ، يقر بوجود المعارضة التي تقوم أداء مؤسسات الاقليم خصوصاً السلطات الثلاث (التشريعية ، التنفيذية ، القضائية) فضلاً عن ممارسة الدور الرقابي لمواجهة الأخطاء وتصحيحها والأهم من ذلك طرح البدائل . ولحاجتنا الماسة لمثل هذا النوع من المعارضة ذات الهدف الايجابي ،ولافتقارنا لمثل هذا النوع من الدراسات التي تتناول المعارضة في اقليم كردستان – العراق ، ارتأينا البحث فيه ، آملين أن يسهم هذا الجهد المتواضع في تأشير مكامن الخلل والأسباب التي أدت إلى الاشكالية في عمل المعارضة.

تكمن أهمية الدراسة في محاولتها، تسليط الضوء على موضوع ذي أهمية كبيره ومعاصره في الحياة السياسية لاقليم كردستان ، من خلال تتبع دور المعارضة في مرحلة مهمة من تاريخ الاقليم بعد عام ١٩٩١ ، وتحديد بعض الملاحظات التي يمكن الاستفادة منها في الحياة السياسية عن طريق تتبع خطوات ودوافع المعارضة السياسية في تجربة الاقليم الديمقراطية، فضلاً عن تشخيص الأسباب والمعوقات التي تحول دون تفعيل دورها .

كما تتناول هذه الدراسة دور المعارضة السياسية في الاقليم ، فغيابها يؤدي إلى تعطيل مبدأ أساس من مبادئ الديمقراطية ، إلا وهو مبدأ الرقابة الذي يقتضي المحاسبة والمسائلة ، وان وجود المعارضة يعزز ويرسخ التجربة الديمقراطية في الاقليم .

اعتمدت الدراسة على فرضية مفادها ، إن المعارضة السياسية ضرورة لازمة في اي نظام سياسي ديمقراطي ، كونها تشكل قيمة ديمقراطية عليا ، تعمل على تقويم أداء الحكومة إذا ما أخفقت في إدارة شؤون الدولة والمجتمع ، و تشكل البديل الديمقراطي للحكومة الفعلية ، فبرقابتها ونقدها لعمل الحكومة تساهم في ضمان الشفافية والنزاهة والفاعلية في تسيير الشأن العام ، وتحول دون وقوع التجاوزات من قبل الحكومة .

وقد اعتمدت الدراسة على منهجين هما ، المنهج التحليلي النظمي ، فضلاً عن المنهج التاريخي لغرض متابعة سير المعارضة السياسية في اقليم كردستان وتحليل ادائها السياسي .

المطلب الاول: المعارضة المفهوم والوظائف

ان المعارضة السياسية مسألة ضرورية ولازمة لاي نظام سياسي، فعبر التطور التاريخي للمجتمعات الانسانية كان التعارض بين وجهات النظر امراً طبيعياً، وبذلك يمكن القول: بان المجتمعات عرفت بشكل او بآخر ظاهرة (المعارضة) ، ألا أن طبيعة المعارضة كانت تختلف باختلاف الزمان والمكان، ويعود السبب في ذلك لارتباطها الوثيق بالحريات العامة، ولما كانت هذه الحريات نسبية ومتطورة، فأن ذلك قد انعكس على المعارضة ايضا، فتغيرت افكارها وتطور مسارها[1]، وبناءاً على هذا سنحاول في هذا المطلب معرفة مفهوم المعارضة السياسية والاشكال والصور التي تتخذها واهم الوظائف التي تقوم بها.

اولاً: مفهوم المعارضة السياسية :

من اجل معرفة مفهوم المعارضة السياسية وتحديدة بصوره واضحة وجلية ينبغي البحث في الاصل اللغوي لمصطلح المعارضة .ان الاستعمال اللغوي لمصطلح المعارضة ،كان بلا شك ركيزة للاستعمال الاصطلاحي ،وعلية سوف نتناول في هذا المبحث المعارضة في اللغة اولا : ثم معنى المفهوم في علم السياسة ثانيا: ومن ثم المعارضة السياسية وانواعها.

[1]) **مورتن أ. كابلان، المعارضة والدولة في السلم والحرب، تعريب: سامي عادل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، (د.ت) ص٩٥.**

ان المدخل المناسب لمعرفة ماهية المعارضة السياسية هو : تحديد المقصود (بالمعارضة) لغةً واصطلاحاً، فالاصل اللغوي للفظ (معارضة) من الفعل (عرض) ، بمعنى: نجد في التعريض ، وخلاف التصريح، وعوارض بمعنى (جبل)[1] ، وعروض ، وهو (ميزان الشعر) لانه يظهر المتزن من المنكسر في القصيدة ، وعروض ، وهي (الناقة) التي لم ترض ، كما تشتق لفظ (معارضة) من الاصل اللغوي للفعل (عارض) بمعنى: نجد فيه عارض الشيء ، اي قابله ، وفلان يعارضني ، اي يباريني او ينافسني[2]، وتحمل المعارضة ايضاً معان عدة ، مثل : المجادلة او المنافسة اوالمدارسة او المحاورة ، واحياناً اخرى نعني بها : تضارب الآراء وتناقض الافكار واختلافها[3] ، وبناءاً على ذلك نخلص الى ان الدلالة الاصلية لمعنى (معارضة) في اللغة العربية هي : (المقابلة) ، وفيها كذلك (المباراة) ، كما انها (مدارسة ومتابعة) وفيها يظهر ايضاً روح (الغلبة او التحدي) ، وأما في اللغة الانكليزية فكلمة (opposition) هي المعبرة عن كلمة (معارضة) في مجال السياسة بصفة خاصة، وهذه الكلمة هي اسم مصدر للفعل المتعدي (oppose) ، ومن معانيه : (يقابل او يقارن او يقاوم او يعارض) ، ومنه ايضاً اشتق لفظ (opposite) بمعنى : (الضد او النقيض او المواجهة) ، ومن ثم اكتسبت (opposition) معنى غربيا ، وقد نقل الينا ، أذ ربط بينهما وبين الديمقراطية الغربية[4].

اما اصطلاحاً فليس من السهولة بمكان ايجاد تعريف جامع شامل يحدد ماهية (المعارضة السياسية) بشكل واضح ودقيق ، والسبب في ذلك يعود الى اختلاف المفهوم من طرف لاخر تبعاً لاطاره السياسي او للمرجعية الايديولوجية التي يستمد منها منظومته المعرفية ، مما فسح المجال قبالة تعدد وتنوع تعاريف المعارضة ، وعلى الرغم من ذلك يمكن ان تعرف (المعارضة) بشكل بسيط على انها : شكل من اشكال النظم السياسية ، حيث تنقسم مظاهر الحكم بين طرفين : احدهما يكون بالسلطة ، ويطلق عليه (الحكومة) والآخر ، يكون خارجها ، ويطلق عليه (المعارضة) ، اي ان المعارضة تعبر عن القوى (المناهضة) غير المساندة للحكومة ، والتي تقف منها موقف الضد او الرفض[5] ، وهذا لا يعني : ان

---

[1]) **محمد بن مكرم ابن منظور ، لسان العرب ، ج ١٥ ، دار صادر ، بيروت ، (د.ت) ، ص١٥ .**

[2])**اشرف مصطفى توفيق، المعارضة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٩، ص٢٠.**

[3])**احمد عدنان كاظم ، العلاقة بين الحكومة والمعارضة في الدول العربية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٨، ص١٣.**

[4])**اشرف مصطفى توفيق ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠-٢١.**

[5]) **امجد قاسم محمد ، المعارضة في ايران،دراسة في الاتجاهات المعارضة للنظام السياسي الايراني بعد عام ١٩٧٩ رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد ٢٠١٢ ص ٥١،كذلك ينظر،اشرف مصطفى،ص٢١**

المعارضة هي رفض في الاساس ، من اجل الرفض ، وانما هي : رفض ظرفي تتطلب عدم الموافقة على بعض الاهداف الثانوية ، وتمتلك ارادة استخدام وسائل مختلفة لتحقيق تلك الاهداف . ولكنها بالمقابل تمتزج بقبول اسس النظام السياسي والاجتماعي ، ومن ثم لوجود السلطة[1] . ولا تقتصر المعارضة على الجانب السياسي ، وأنما تتعداه الى الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي . وقد تشمل مجالات الحياة كافة ، وهذا يتوقف على طبيعة الحكم والمعارضة في آن واحد[2] . والحقيقة ان هذه المعاني لا تحدد لنا كل ابعاد المعارضة ووجودها ، فالمعارضة الحقيقية لا تقف ضد الحكومة فقط ، وأنما هي تمتلك الحل وقادرة عليه و تسعى للوصول الى الحكم ايضاً من خلاله وبناءا على ذلك فان تغيير الحكومة يمكن ان يحدث بطرق سلمية[3] . ومن ثم فهي يمكن ان تمتلك ديناميكية الامل والحركة في انها ستتبادل الادوار مع الحكومة لانها بغير ذلك سيصبح نقدها للحكومة عبثيا ، وبرنامجها خيالياً بمثابة تلويح او تهديد للحكومة فقط ، بل انها بغير تملكها لهذه الديناميكية ، والامل في تحقيق اهدافها بالوصول للحكم ، فأنه لا يمكن ان نقر ، بوجود معارضة على المستوى القانوني والسياسي[4] ، وبناءاً على ذلك تعتمد قدرة وفاعلية المعارضة على توفر مجموعة من العناصر، وهي[5] :

١- قوة ودرجة تلاحم المعارضة .
٢- البناء الدستوري والقانوني للنظام السياسي .
٣- البناء الثقافي ومعطياته العقلية في المجتمع .
٤- انماط الصراع او الاتفاق في العمل السياسي .

ومن جانب اخر يقصد (بالمعارضة) في الثقافة السياسية ايضاً: مجموعة من الحركات السياسية المنظمة او شبه المنظمة خارج السلطة ، تهدف الى طرح البديل او بدائل لسياسات النخبة الحاكمة[6] ، ويلحظ على هذا التعريف : انه اغفل حق المعارضة من داخل الحكومة نفسها ، ووفقاً لذلك هناك من يرى : ان للمعارضة معنيين : احدهما ، عضوي ، والآخر ، مادي ، ويقصد (بالمعارضة) في معناها

[1]) اندريه هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ج١، ط٢، الاهلية للنشر والتوزيع ، بيروت، ١٩٧٧، ص٤٨.
٢) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٠، ص٦٣.
٣)ليونارد شابيرو،المعارضة السياسية في الدول ذات الحزب الواحد،دار النهار،بيروت ،١٩٧٣،ص٩ .
٤)امجد قاسم محمد، مصدر سبق ذكرة،ص٥١،كذلك ينظر، اشرف مصطفى توفيق، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.
٥)محمد سليم محمد غزوي، نظرات حول الديمقراطية، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان، ٢٠٠٠، ص٥٣.
٦)خلدون النقيب، صراع القبيلة والديمقراطية: حالة الكويت، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٦، ص٢٨٣.

العضوي او الشكلي: الهيئات او الاحزاب التي تراقب عمل الحكومة وتنتقدها ، والاستعداد للحلول محلها ، اما في معناها (المادي) فهي : النشاط المتمثل في مراقبة عمل الحكومة ، وليس من اللازم ان تتوافق المعارضة العضوية مع المادية دائماً في جميع الحالات ، اذ ليس هناك ما يمنع المعارضة العضوية في الموافقة على بعض سياسات الحكومة ، فلا تعارض بالحق او بالباطل كل تصرفات الحكومة لمجرد الرغبة في المخالفة ، وانما معارضة بنائه ، كما هو حال المعارضة في الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة ، ومن ناحية، اخرى ، فأن المعارضة او نشاطها ، يمكن ان يصدر من داخل الحكومة نفسها ، سواء أكانت حكومة ائتلافية ام حكومة حزب واحد[1]. ان بعض المفكرين والباحثين يحدد المعارضة السياسية على (الاحزاب السياسية) فقط ، ومن هؤلاء : روبرت دال ، حيث يرى ان : استخدام مفهوم (الاحزاب السياسية) هو : التنظيم المناسب للتعبير عن المعارضة السياسية في النظم الديمقراطية ، الا ان البعض الاخر من المفكرين يرى : ان المعارضة السياسية لا تقتصر على الاحزاب السياسية، فقط ، وانما تتضمن جماعات لها تاثيرها في الاوضاع السياسية (جماعات الضغط، وجماعات المصالح...الخ) ، وهي بذلك تشمل كل الجماعات التي لها اهداف سياسية، والتي تمتلك في الاطار القانوني القائم القدرة على اعلان وجهات نظر ومواقف مغايرة لوجهات نظر ومواقف الحكومة، وعلى التعبير العملي عن افكارها عبر المحفل السياسي[2] .

مما تقدم نستطيع ان نبين بعض خصائص المعارضة في النظام السياسي وهي[3]:

١-المعارضة ظاهرة سياسية نسبية تتحدد مدياتها وفق الاوضاع والحدود المسموح لها بممارسة نشاطها السياسي.

٢- تناوب الادوار بين الحكومة والمعارضة ، فكل طرف قد نراه تارة في السلطة ، واخرى خارجها.

٣-وضوح اوغموض عمل المعارضة ،حسب حرية العمل المتاحة لها.

٤-تارجح عمل المعارضة بين القوة والضعف وفقاً لدرجة تماسكها وتنظيمها ، فكلما كانت المعارضة متماسكة ومنظمة ، أضحت قوية الاداء والسلوك ، وكلما اصبحت غير متماسكة وغير منتظمة انعكس ذلك سلباً على ادائها وسلوكها .

١)راغب الحلو ماجد، النظم السياسية، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٦، ص٢٧٠.

٢)ورقاء محمد رحيم ، دور المعارضة السياسية في النظام السياسي المصري (١٩٨١ – ٢٠٠٧) ، رسالة ماجستير (غير منشوره) ، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ص ٩ – ١٠ .

٣)احمد عدنان كاظم، مصدر سبق ذكره، ص٢١-٢٢.

و يمكننا ان نعرف (المعارضة السياسية) على انها : حق طبيعي للمواطنين، ونشاط مجتمعي تقوم به الافراد والاحزاب السياسية والحركات الاجتماعية والمنظمات الرسمية وغير الرسمية، كما قد تكون من داخل الحكومة نفسها، في قبالة النظام السياسي وفي مواجهته ، والتي تهدف الى تحقيق غايات متنوعة ومختلفة قد يكون الهدف منها : يكمن في اصلاح النظام او تغيير الحكومة، والحلول محلها او اسقاط النظام برمته وأقامة نظام سياسي جديد، وتختلف الوسائل لتحقيق تلك الغايات بحسب طبيعة النظام السياسي القائم من جهة، وقوة وقدرة المعارضة من جهة اخرى .

ثانيا: اشكال المعارضة :

يمكن تصنيف (المعارضة السياسية) من الناحية القانونية الى:-

اولاً: المعارضة الشرعية: ويقصدبها القوى التي تعترف النخبة الحاكمة بها، وتقر بوجودها قانونياً (دستورياً)، وتسمح لها بالمشاركة السياسية عن طريق مؤسسات النظام، وعن طريق الآليات والاجراءات التي يعتمدها القانون، اي بمعنى: انها القوى التي تقر بشرعية النظام السياسي، وتوافق على ممارسة انشطتها السياسية عن طريق مؤسسات النظام وفقاً للقواعد والاجراءات التي يقرها الدستور.

ثانياً: المعارضة غير الشرعية: ويقصد بها القوى التي ترفض النخبة الحاكمة دخولها في اطار النظام السياسي، وتمنعها قانونياً ودستورياً من المشاركة السياسية[1].

لا يمكن تصور نظام سياسي في العالم يخلو من معارضة سياسية، فكل نظام سياسي موجود في داخله او خارجه معارضة سواء أكان قد قبل في وجودها ام لم يقبل ، وتتنوع صور هذه المعارضة بحسب طبيعة النظام السياسي القائم .اولاً، وبحسب نظرة ودرجة تعاطي ذلك النظام مع تلك المعارضة ثانياً، وبناءاً على ذلك يمكننا تصنيف المعارضة الى اربعة اشكال هي:

اولا- المعارضة القانونية (البرلمانية): هي في حقيقتها مراقبة لاعمال الحكومة وسياساتها الداخلية والخارجية، ومن ثم فمن الممكن ان تقوم بها احزاب المعارضة او احزاب الحكومة على السواء[2]، وغالباً ما يمارس هذا النمط من المعارضة في داخل اروقة البرلمان كونه المؤسسة القانونية الرئيسة التي تستطيع فيها قوى المعارضة تمثيل نفسها[3]، فالبرلمان يؤدي دور المراقب والمقيد والمعارض احياناً

---

١)حسين علوان حسين، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية (الانموذج الافريقي) ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، ١٩٩٦، ص٤٩.

٢)اشرف مصطفى توفيق، مصدر سبق ذكره، ص٤٨.

٣)احمد عدنان كاظم، مصدر سبق ذكره، ص١١١.

لعمل الحكومة[1] ، اذ يمتلك مجموعة من الوسائل الرقابية الفعالة تجاة السلطة التنفيذية كالسؤال والاستجواب وسحب الثقة وغيرها .

ثانيا- المعارضة السياسية (المباشرة): ادى ظهور النظام الحزبي الى تطور فكرة (المعارضة) ، فقد كانت المعارضة ابتداءاً من القرن التاسع عشر تنبع من داخل سلطات الحكومة، وذلك على اساس التوازن بين السلطات التي نادى بها الفكر السياسي[2]. وكما اوضحنا ، حيث يمتلك البرلمان وسائل رقابية تجاه السلطة التنفيذية وبالمقابل تمتلك الاخيرة ايضاً وسائل لردع البرلمان ، ومع ظهور الاحزاب وتطورها فقد اصبحت المعارضة تنبع من خارج الحكومة بهدف مشاركتها بالحكم او اسقاطها والحلول محلها ، وبناءاً على ذلك (فالمعارضة السياسية) المباشرة تتجسد في الدور والسلوك الذي تقوم به القوى السياسية والاجتماعية المختلفة المعارضة لمن هو في السلطة تارة ، والمعارضة للنهج او التوجه السياسي واسلوب ممارسة الحكم تارة اخرى[3]، و يمكننا تحديد انماط اخرى للمعارضة السياسية المباشرة من حيث طبيعة السلوك والدور المناط بها، ومنها:

١- معارضة في طول النظام:حيث يجري ذلك في حالة اختيار الشعب نظاماً سياسياً عن وعي ومصلحة للحفاظ على ديمومته وبقائه على مستوى السلطة الحاكمة والحكومة،

٢- معارضة في عرض النظام: اي رفض النظام القائم كونها لم تشارك في اختياره، وذلك يعني ان وجود هذه المعارضة صممت ضد مصلحته وارادته .

٣- المعارضة الرسمية: وهي المعارضة التي يقبل بها نظام الحكم القائم بغية تحسين صورته من جانب، ولاستيعاب المعارضة الحقيقية واحتوائها من جانب آخر، من اجل تقوية نفوذ السلطة الحاكمة.

٤- المعارضة الاصلاحية: وهي المعارضة التي ترفض بعض التشريعات والتجاوزات التي يقوم بها النظام الحاكم او يسمح بها او يتغاضى عنها، فتطالب المعارضة باجراء اصلاحات للأخطاء الموجودة ثم تقويم تلك التجاوزات من دون التعرض للنظام القائم بالرفض او التغيير عن طريق طرح البديل،

---

١)عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داوود، الفساد والاصلاح السياسي دراسة مقارنة بين دول الجنوب والشمال، ١٩٩٩-٢٠٠٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد ، ٢٠٠١، ص٢٠٣.

٢)ورقاء محمد رحيم، مصدر سبق ذكره، ص١٢.

٣)عصام سليمان، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٧.

مادام انها لا ترمي في تحركاتها استبدال الحكم، وأنما اصلاحه فقط[1] ، وعليه يمكننا الحديث هنا عن نوعين من المعارضة السياسية المباشرة ، من حيث طبيعة النظام الحزبي وهما:-

أ- المعارضة الداخلية : ويقصد بها: كتلة الاقلية الموجودة في داخل الحزب الحاكم[2]، والتي تكون موجودة في الدول التي تاخذ بنظام الحزب الواحد، وتتميز المعارضة الداخلية بانها قليلة التاثير في الحكومة لانها لا تظهر عادة على صعيد المجالس النيابية، وأنما تظهر في الغالب في اجتماعات تنظيمات الحزب فقط، كما انها لا تحاول ابعاد الحزب الحاكم، عن السلطة وأنما تعمل على ترسيخ حكم الحزب عن طريق حث جناح الاغلبية على الالتزام بمبادئ الحزب وتطبيقها تطبيقاً صحيحاً[3].

ب- المعارضة الخارجية: ويقصد بها: المعارضة التي تتكون خارج الحزب الحاكم، وتشمل: الاحزاب السياسية والمنظمات السياسية[4]، ويقسم هذا النوع من المعارضة الى قسمين:

اولاً: المعارضة في نظام الحزبين: اذ يقصد (بنظام الحزبين) : وجود حزبين رئيسين متقاربين في التاثير و الاهمية، ويكرس تنافسهما في حصول حزب واحد على السلطة ، ووجود الآخر في المعارضة[5]، فالصراع السياسي ينحصر بين هذين الحزبين ، ويفترض أنهما يتبادلان مكانيهما لذلك يتميز حزب المعارضة (الاقلية) : بانه لا يلجأ الى استخدام الاساليب المتطرفة مع الحكومة، لانه قد يصبح في يوم من الايام في الحكم ، فيصبح هذا سلاحاً ذا حدين سرعان ما يرتد الى نحره[6]، ومن الملاحظ هنا: ان نظام الحزبين لا يساعد فقط على ظهور المعارضة الخارجية وانما يعمل كذلك على تنسيقها وتنظيمها بحيث يجعل منها اداة فعالة وجهاز منظم تنظيم دقيقاً[7]، ابرز امثلة لهذا النظام هو الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا .

ثانياً: المعارضة في نظام التعددية الحزبية: في هذا النظام تتنافس احزاب عدة للوصول الى الحكم بحيث لا يستطيع حزب لوحده ان يتولى السلطة بدون مشاركة احزاب اخرى يتفق معها في ادارة شئون

١)شمران العجلي، مصدر سبق ذكره، ص٨١-٨٣.

٢)شمران حمادي، النظم السياسية ، ط٤، مطبعة الارشاد، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص٩٤.

٣)موريس ديفرجيه، الاحزاب السياسية، ترجمة: علي مقلد وعبد الحسين سعد، ط٣، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨٥، ص٤٣٢.

٤)شمران حمادي ، مصدر السابق ، ص٩٤.

٥)حسان شفيق العاني ، مصدر سبق ذكره، ص٧٧.

٦)اشرف مصطفى توفيق، مصدر سبق ذكره، ص٦١.

٧)شمران حمادي، مصدر سبق ذكره، ص٩٥.

السلطة[1]، وهنا يصعب القول: بوجود تنظيم متناسق للمعارضة مع تعدد الاحزاب وكثرتها، واختلاف قوتها وحجمها، كما ان طريقة المعارضة تتميز بالتطرف حيث لا تتوانى الاحزاب المتعددة في استخدام الوسائل المتاحة للهجوم على الحزب الحاكم كافة، ونقد سياستها، أذ ان الاحزاب الصغيرة لا تفكر في غد قريب تتولى فيه الحكم، بل الاكثر من ذلك: ان هذه الاحزاب تعيش صراعاً حتى في خارج الحكم للفوز بالحكم[2] ومن ابرز الامثلة على ذلك: النظام السياسي الايطالي.

ثالثا- المعارضة السياسية الشعبية (غير المباشرة): ويقصد بها ذلك الشكل من المعارضة الذي يبدي فيه معارضته لسياسات وتوجهات نظام الحكم القائم عن طريق صيرورة ذاتية ذات تأثير فعال وغير مباشر من دون ان يكون هدفها الوصول الى السلطة او المسك بزمام الامور، وانما: عدم ألحاق الاذى بها جراء سياسات وتوجهات هذا الحكم لتأخذ اشكال معينة نابعة من دور الرأي العام والجماعات والمصالح: كقوة ضاغطة ومعارضة في الوقت نفسه للسلطة الحاكمة[3].

رابعا- المعارضة العنفية (المسلحة) : في هذا النمط من المعارضة يتم اللجوء الى استخدام القوة بالاعتماد على ادوات العنف المختلفة للضغط على الحكومات من اجل الاهداف السياسية لاسيما عندما ترى المعارضة نفسها غير قادرة على تحقيق غاياتها عبر الوسائل السلمية ، وايا كانت اطراف المعارضة (فرد، جماعة...الخ) ، فأنها تلجأ الى هذا النمط بغية فرض ارادتها على السلطة الحاكمة مع تسويغ استخدام هذا الاسلوب في حالة استنفاذ الوسائل المتبعة في عملها السياسي وفي الوقت نفسه نرى اجهزة الدولة ومؤسساتها الرسمية تقوم بالعمل ذاته في مواجهة المعارضة بالقوة والعنف لكبح جماحها، ولا تتوانى السلطة في تسويغ رد فعلها بشكل قانوني عن طريق اظهار عملها على انه يستند الى القوانين الموضوعة اي بمعنى: اننا سنكون قبالة علاقة تبادلية للعنف طرفيها الحكومة والمعارضة ، اذ ان كل جهة تعتقد" ان من حقها الرد على الطرف المقابل بذات الاسلوب والطريقة ذاتها ، ومن دون شك" ان لجوء المعارضة الى خيار العنف في العمل السياسي قد يأتي تحت وطأة اليأس والاحباط وانسداد المنافذ قبالتها الى جانب محدودية الفرص المتاحة لها في ممارسة دورها المعارض، لاسيما عندما يكون اطار العمل السياسي مستأثراً به من قبل نخب السلطة الحاكمة إن المؤشر الأكثر خطورة في النظم الديمقراطية هو عدم تفعيل المعارضة أو غيابها في المجلس النيابي ، فالموالاة والمعارضة .. الأغلبية السياسية وأقليتها

---

١)حسان شفيق العاني، مصدر سبق ذكره، ص٧٤.

٢)اشرف مصطفى توفيق، مصدر سبق ذكره، ص٦١.

٣)احمد عدنان كاظم، مصدر سبق ذكره، ص١٢٢.

ضرورتان لعمل أي نظام سياسي . فالديمقراطية الحقيقية هي حراك اجتماعي وسياسي وثقافي من أما روبرت دال فيضع أربعة معايير لتصنيف المعارضة السياسية وهي[1] :

١- تركيز المعارضة Concentration :

المعارضة ذات درجات مختلفة من التماسك التنظيمي "Organizational Cohesion" أي قد تتركز في تنظيم واحد أو تتفرق إلى مجموعة من التنظيمات التي تعمل كل منها بصورة مستقلة عن الأخرى في تنظيم واحد ، ومن ثم يفضل استعمال مفهوم "الأحزاب السياسية"، لأن الحزب السياسي هو الشكل الفعال للتعبير عن المعارضة ، وأن المدى الذي تصل إليه المعارضة في التركيز يعتمد على النظام الحزبي[*] .

٢- تنافسية المعارضة : Competitiveness

تعتمد درجة تنافسية المعارضة على مدى تركيزها ، في هذه الحالة لا ترجع درجة المنافسة بين المعارضة إلى التوجهات السياسية لمختلف الفاعلين السياسيين وإنما ترتبط بحسابات الربح والخسارة الخاصة بالمنافسين السياسيين على مستوى الانتخابات والبرلمان .

٣- أهداف المعارضة Goals

يشير دال إلى أن لكل الفاعلين السياسيين أهداف طويلة المدى ، وأخرى قصيرة المدى ، ولكن غالبا ما تتحكم الأهداف القصيرة المدى في اختياراتهم الخاصة بتحديد الإستراتيجية على حساب الأهداف الطويلة المدى .

٤- الإستراتيجيات Strategies

يتوقف تحديد الإستراتيجية المناسبة في النهاية الأمر على طبيعة النظام السياسي ومستوى الثقافة السياسية التي يتبناها إزاء المجتمع ، ومن ثم فأن الإستراتيجية نفسها قد تكون ملائمة لنمط معين من النظم السياسية وغير ملائمة لنمط آخر.

([1]) روبرت دال ،نقلا عن ،هالة مصطفى ،الدولة والحركات الاسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة في عهد السادات ومبارك،مركز المحروسة للنشر والتوزيع والمعلومات،القاهرة،١٩٩٥ ص٣١ – ٣٣ .

([*]) تعددت المعايير التي عرفها الفكر السياسي للتفرقة بين النظم الحزبية ولكن تظل أهم تلك المعايير مرتبطة بـ "عدد" الأحزاب ، والتي تنقسم بمقتضاها إلى نظم "تعدد حزبي" و "ثنائية حزبية" أو "حزب واحد" ، وهناك عدد كثير من الباحثين يعتمد التفرقة بين النظم الحزبية على أساس النظم الحزبية التنافسية والنظم الحزبية اللاتنافسية .لذلك تختلف طبيعة المعارضة السياسية من نظام سياسي إلى آخر ، بحسب النظام الحزبي .

وللمزيد من التفاصيل ينظر : أسامة الغزالي حرب ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٧ ، ص١٢٨ وما تلاها .

وبهذا الشكل فأن المعارضة السياسية لديها "إستراتيجيات" عدة تتبناها لتحقيق أهدافها بعضها يستعمل أسلوب العنف والبعض الآخر يستعمل الأسلوب السلمي لتحقيق الأهداف(*) ،ومما يجدر الإشارة إليه ،انه من المهم تشخيص فعل المعارضة وآثارها وليس صورها، ومن ثم تعدد الصور غير مهم إذا لم يكن لها دور إيجابي ، ثم أن المعارضة يجب أن تمتلك ديناميكية الحركة وأمل الحركة في أنها ستتبادل الأدوار مع الحكومة ، لأنه بغير ذلك سيصبح نقدها للحكومة عنيفا ويصبح برنامجها خالياً من الاصلاحات السياسية، وبمثابة تلويح أو تهديد للحكومة فقط ، ورغم ذلك وتحت كل الظروف يجب أن تكون المعارضة منظمة ، فالتنظيم هو الذي يجعلها حامية للحريات من التسلط ، دون أن يترك لها العنان لتشيع الفوضى والاضطراب في البلاد(١).ان فسح المجال أمام مختلف القوى الاجتماعية والسياسية للتعبير عن نفسها ، حتى وأن كانت معارضة ، من شأنه أن يحقق ترتيبا سياسيا عقلانيا تتوافق عليه القوى السياسية الفاعلة من أجل إدارة أوجه الصراع سلميا ، وقد بينت التجربة الديمقراطية الليبرالية ، أهمية ومعنى وجود المعارضة ، وقد تكون المعارضة صاحبة سلطة أيضا ، وإن كانت ممارستها لهذه السلطة متوقفة على شروط وظروف خاصة مما يمنع احتكار السلطة وتمركزها ولا يكتمل دور التعددية إلا من خلال تطبيق مبدأ التداول السلمي للسلطة(٢) ،من اجل تحقيق المصلحة الوطنية .

ثالثا: وظائف المعارضة السياسية :

هنالك مهام ووظائف للمعارضة يمكن حصرها بالاتي:

١. تكوين وتوجيه الراي العام: بمعنى القيام بتوعية المواطنين واعطائهم من المعلومات ما يمكنهم من الحكم بطريقة موضوعية مجرده، بمعنى: ان تلعب المعارضة دور المربي، وتنتقل من (التوجيه) الى (التوعية) بحيث تبدو وكانها منظمة تعليمية تقدم للشعب مختلف المعلومات الاقتصادية

(*) **تلجأ المعارضة إلى استعمال أسلوب العنف في الاستيلاء على السلطة ، إذا كانت هذه المعارضة ثورية تسعى على تحطيم النظام وتغيير ملامحه الأساسية ، فهي تعارض وجود ذلك النظام جملة وتفصيلا ، في حين هناك إستراتيجية اكتساب أكبر عدد من الأصوات في الانتخابات والحصول على الأغلبية البرلمانية، وقد تستعمل المعارضة إستراتيجية الدخول في ائتلافات حكومية حتى تحصل على أقصى ما تستطيع من مقاعد البرلمان أو التأييد الشعبي ليس كافيا لتحقيق أغراضها ، فهي تلجأ إلى السعي لدى جماعات الضغط أو المصالح والمساومات الداخلية في الأحزاب أو المناورات في البرلمان من اجل الحصول على أحكام قضائية لمصلحتها .لمزيد من التفاصيل انظر : هالة مصطفى ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٤ – ٣٥ .**

(١) **أشرف مصطفى توفيق ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢ .**

(٢) **مؤيد جبير الفلوجي ، واقع ومستقبل الثقافة السياسية التعددية في الفكر العراقي المعاصر ، رسالة ماجستير، غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص٤٣ .**

والاجتماعية وغيرها بشكل بسيط، ومن ثم يستطيع الفرد ان يكون صياغة اساسية لآمالة الفردية[1]، ومن هنا تتبين وظيفة (المعارضة) الاساسية والتي تكمن بأثارة القضية، وتوجيه النقد للحكومة، بسبب تقصيرها وتقاعسها عن القيام بواجباتها. كما يجب الضغط عليها عبر أثارة الرأي العام بغية تصحيح مسار عملها او اسقاطها[2].

٢. تنظيم الاحزاب: ان الهدف الاساس للمعارضة هو السعي للوصول الى السلطة ، او القدرة على التاثير في قراراتها، وهذا لا يتأتى الا عن طريق الاحزاب، لأن تنظيم الاحزاب يمكن للمعارضة توجيه النقد الى الحكومة بشرط ان لا يكون نقداً مجرداً، بل مقروناً بالحلول البديلة بحيث يمكن ترجمته لقرارات نافذة اذا سنحت لها الفرصة لتولي الحكم[3].

٣. تعد احدى الضمانات القانونية للحريات العامة: ان من أهم الضمانات القانونية للحريات العامة هو، الفصل بين السلطات، ومبدأ الشرعية و سيادة القانون والرقابة القضائية ، و ان تكون المعارضة احدى هذه الضمانات القانونية – فلا شك ان تمكين المواطن من الاختيار بين مذاهب وسياسات مختلفة يعد احدممارسات الحريات العامة – فضلاًعن ما تقوم به المعارضة المنظمة (الاحزاب) من تنظيم وترتيب الافكار والمبادئ الاجتماعية والسياسية المختلفة، والتي بغير هذه الثقافة السياسية لا تستطيع ان تحمي الحريات العامة، كما ان وجود المعارضة في البرلمان هي ضمانة لحماية الحريات من الانتهاكات او الاعتداء عليها ولو بشكل غير مباشر، عن طريق التوسع في حالات الضرورة او قوانين الطوارئ[4].

٤. الوظيفة الرقابية: تظهر هذه الوظيفة بشكل واضح في النظام البرلماني، اذ تكون الحكومة مسئولة عن اعمالها تجاه المجلس النيابي، فالمعارضة تمتلك اكثر من وسيلة للمشاركة في مناقشة القوانين في الجلسات البرلمانية، منها: المشاركة المباشرة في النقاش، واقتراح التعديلات. كما وتسهم المعارضة في

---

١) بان علي كاظم ،المعارضة البرلمانية في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣م :الواقع والمستقبل،رسالة ماجستير (غيرمنشورة) ،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد٢٠١٣،ص١٨،كذلك ينظر، احمد عدنان كاظم، مصدر سبق ذكره، ص٣٧.

٢)عصام سليمان ، مدخل الى علم السياسة، ط٢ ، دار النضال للطباعة، بيروت، ١٩٨٩، ص٢٦.

٣) اشرف مصطفى توفيق، مصدر سبق ذكره، ص٣٤.

٤)احمد عدنان، مصدر سبق ذكرة، ص٣٧.

تحديد اجندة العمل السياسي التشريعي، فضلاً عن مشاركتها في الوظيفة الرقابية للبرلمان عن طريق الاستجواب والاسئلة المكتوبة والشفوية والتحقيقات[1].

٥. وظيفة التقنين: بدون المعارضة في اي شكل من الاشكال، وبخاصة في صورة الاحزاب لا يتصور ان يتلمس الفرد متنفسا يعبر فيه عن رغباته، وان تصل هذه الرغبات الى مسامع السلطة الحاكمة، ولا يتصور ان يكون بمقدور المواطن التأثير في المسائل المتعلقة بالحياة العامة، فالفرد منعزلاً عن اقرانه من اعضاء الجماعة لا تأثير له[2]، ومن ثم يعمل الحزب على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة[3]، ومن هنا يتضح لنا الدور الاساسي للاحزاب في ضمان الحقوق والحريات العامة، فهي تمثل حلقة الوصل بين المواطنين والحكومة، اذ تنقل مطالب المواطنين للحكومة، وفي الوقت نفسه تراقب اعمال الحكومة، ومن المسلم به: ان الاحزاب تتولى تحويل الفكر الاجتماعي، وترجمته الى سلوك سياسي ملموس حينما تجعل منه برامج منظمة تطالب الحكومة بتنفيذها[4].

٦. التنشئة السياسية واعداد الكوادر : ان العمل السياسي عمل لا يتأتى بالفطرة وحدها، فهو عمل يحتاج الى الخبرة والتدريب، فافضل الحكام الذين حققوا نجاحاًت كبيرة ،هم اولئك الذين تدربوا في صفوف الاحزاب السياسية. ولكنهم بعد ان صاروا حكاماً تحرروا من الرؤية الحزبية، ونظروا للمجتمع كله بنظرة اكثر شمولية[5]. ويلاحظ هنا: ان الدور الذي تلعبه الاحزاب السياسية في تنشئة واعداد الكوادر السياسية، وعلى المستويات كافة من القاعدة الى القيادة يختلف بحسب كل مجتمع، فيما يلاحظ: ان دور الاحزاب في الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا في تنشئة سياسية قائمة على تقوية العوامل الثقافية الموجودة، وذلك للمحافظة عليها، بينما تقوم الاحزاب في مجتمعات اخرى باتخاذ سياسة تنشئة تقوم على تبديل الاسس الثقافية للمجتمع، وذلك بخلق نمط

١)ورقاء محمد رحيم، مصدر سبق ذكره، ص١٧،كذلك ينظر بان علي كاظم،مصدر سبق ذكرة،ص١٩
٢)اشرف مصطفى توفيق، مصدر سبق ذكره، ص٣٨.
٣)محمود خيري عيسى، النظم السياسية المقارنة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٣، ص٥٥.
٤)خليل زامل الجليحاوي، الديمقراطية مالها وما عليها؟ دراسة تعني بالمنعطفات التي مرت بها الديمقراطية على مر التاريخ، دار الرسول الاكرم، بيروت، ٢٠٠١، ص٢٠٦.
٥)اشرف مصطفى توفيق، مصدر سبق ذكره، ص٣٨.

آخر للحياة. كما هو الحال بالنسبة للاحزاب الاشتراكية في اوروبا او بالنسبة للاحزاب الثورية في البلدان النامية[1]

المطلب الثاني: المعارضة السياسية في اقليم كردستان– العراق

لم تكن المعارضة السياسية في اقليم كردستان العراق وليدة مرحلة تاسيس الاقليم وانما تعود جذورها الى بداية تبلور الوعي القومي للشعب الكردي والمتمثلة بثورة الامير بدرخان زعيم امارة بوتان ١٨٢١–١٨٤٧ ضد السلطة العثمانية والتي طالب فيها الاكراد بالاصلاح ضمن اطار اللامركزية الادارية ، وايضا شهدت الساحة الكردستانية ثورة (اسماعيل اغا سامكو) سنة ١٨٩٢ وثورة (محمود الحفيد) وثورة (القاضي محمد) التي ادت الى تشكيل جمهورية مهاباد في كردستان ايران عام ١٩٤٦ ومع بداية تاسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١م وحتى عام ١٩٣٣ كانت المعارضة تمتاز بالعفوية وانعدام التنظيم وكانت مطالبها ذات نمط اصلاحي مقصور على تحقيق الاستقلال من الاستعمار البريطاني[2] . وفي المدة الممتدة بين عامي ١٩٣٣–١٩٥٤رغم السماح بالعمل الحزبي العلني إلاأنّها شهدت حرمان الشعب من اختيار ممثليه بحرية هذا الامر الذي فجر حالة الصراع بين السلطة والشعب ولم يكن الشعب الكردي كونه احد مكونات الشعب العراقي بعيدا عن تلك الاحداث والتي عبر عنها في ثورة بارزان عام ١٩٤٣– ١٩٤٥التي اخذت الطابع المسلح وثورة ايلول١٩٦١– ١٩٧٥[3].

ان الحكومات العراقية المتعاقبة على حكم العراق سعت دائما الى استخدام اساليب القمع والاعتقالات والتصفية العرقية ضدابناء الشعب الكردي طيلة المراحل السابقة[4]،هذا الواقع ادى الى نشوب انتفاضة ضد النظام العراقي السابق عام ١٩٩١، شملت مناطق جنوب وشمال العراق حيث هيء العامل الدولي لواقع انتصار ارادة الشعب الكردي بعد ان كان انتصاره ضربا من الخيال لانه كان يقاوم نظاما مقتدرا ماديا وعسكريا ،الا ان ارادة الامم غالبا ما كانت تنتصرت في نهاية الامر[5] . وبعد استقرار الاوضاع في الاقليم ، نتج عنه أول ممارسة ديمقراطية في انتخابات ١٩٩٢/٥/١٩ تنافست فيها ثمانية

---

١)حسان شفيق العاني، الانظمة السياسية المقارنة، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٨٠، ص٦١.

٢)عادل غفوري خليل ،احزاب المعارضة العلنية في العراق (١٩٤٦–١٩٥٤)،المكتبة العالمية،مطبعة افيسس الانتصار،ط١بغداد ،١٩٧٢،ص١١–١٢.

٣)مسعود البارزاني ،البارزاني والحركة التحررية الكردية (ثورة ايلول١٩٦١–١٩٧٥)،ج٣،اربيل ،٢٠٠٢،ص٧.

٤) حكمت محمد كريم ، ثورة كردستان ومتغيرات العصر، ترجمة انور مندلاوي، مطبعة ئاراس،ط٣ اربيل ،٢٠٠٨،ص٣٤٧.كذلك ينظر،،ممتاز حيدري،مؤتمر الذكرى المئوية لميلاد البارزاني الخالد ، ج٣،مطبعة وزارة التربية،ط١،اربيل ،٢٠٠٣،ص٢٨٥.

٥) المصدر نفسه ، ص٣٨

قوائم كردية واربعة قوائم اشورية ، لانتخاب المجلس الوطني وتمت الانتخابات في جو مشحون سياسيا وايدلوجيا فشابها الكثير من الخلل[1]، وعمليات التزوير[2] ولم تكن المنافسة بين الحزب الديموقراطي الكردستاني(البارتي) وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني ، فحسب وانما كانت هناك احزاب اخرى — غير عراقية- صوت اعضاؤها لصالح الحزبين الحاكمين ، مثل الاحزاب الكردية الايرانية وحزب العمال الكردستاني التركي (PKK)[3] ولكن على الرغم من ذلك فقدعدت هذه الانتخابات من الانتخابات الاكثر ديمقراطية في بلدان الشرق الاوسط انذاك[4] ونتيجة لهذه الانتخابات والتوافقات- التي تمت بين الأتحاد الوطني الكردستاني و الديمقراطي الكردستاني حيث تم تقاسم مقاعد المجلس الوطني ، مناصفة بينهما ليحصل كل منهما على خمسين مقعداً باستثناء مقاعد الاشوريين الخمسة في حين لم تحصل القوائم الكردية الاخرى على اي مقعد لعدم تجاوزها ٧% من اصوات الناخبين[5] التي حددت في قانون انتخابات الاقليم . وفي اعقاب هذه الانتخابات تشكلت اول حكومة في الاقليم برئاسة فؤاد معصوم عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني*، كانت هذه الحكومة ائتلافية حيث تقاسم الحزبان الوزارات مناصفة مع اعطاء عددمن الوزارات للاحزاب الفائزه الاخرى[6] ونتيجة لذلك لم نشهد دور للمعارضة داخل المجلس الوطني ، على الرغم من وجود اصوات –داخل قيادة الاتحاد – تنادي بالانسحاب من الحكومة وتشكيل معارضة برلمانية لكن لم يسمع صوتها ، اما خارج المجلس فقد رفضت الحركة الاسلامية

---

١) نوشروان مصطفى ،خلافات البارتي والاتحاد(بالغة الكردية)،(هانكو–فيلاني،د.ن،١٩٩٥)،ص ص١٧–٢٣ ،كذلك ينظر،اراس عبدالرحمن مصطفى ،انتفاضة اذار ١٩٩١في جنوب كردستان(بالغة الكردية)، السليمانية،مؤسسة حمدي للنشر،٢٠٠٩،ص٤٥١

٢) نوشروان مصطفى، نتائج الانتخابات العامة في كردستان (بالغة الكردية)،على موقع http;//sbeiy.com/userfiles/pdfpart4.pdf

٣) نوشيروان مصطفى ، مقابله شخصيه ، د. رشيد عماره الزيده . مصدر سبق ذكره ، ص٢٢ .

٤)ستانفيلد ،كردستان العراق التطورات السياسية ونمو الديموقراطية (بالغة الكردية) ، ترجمة:ياسين سردشتي ،السليمانية ، مطبعة سيما ، ٢٠١٠ ، ص٢٩٨ .

٥) المجلس الوطني لكردستان العراق،مجموعة القوانين والقرارات الصادرة عن المجلس الوطني لكردستان العراق،المجلد الثاني ط١ ،١٩٩٧ .

*** استقالت هذه الحكومة عام ١٩٩٣ ، وشكلت حكومة بدلا عنها برئاسة كوسرت رسول علي**

٦) نوشروان مصطفى ، الحزب والحكم تجربة اقليم كردستان ، (بالغة الكردية) ، على الموقع http;//sbeiy.com/ku/articleparts.aspx?partd=25&articeleld=48&authorld=36

في كردستان العراق المشاركة في الحكومة[1] ، على الرغم من حصول قائمتها على المرتبة الثالثة في انتخابات ١٩٩٢/٥/١٩ .

(جدول رقم (١) يوضح نتائج الانتخابات الرسمية في اقليم كوردستان العراق لعام ١٩٩٢ والاصوات التي حصلت عليها القوائم الحزبية)

ت	الحزب	عدد الاصوات المحافظات			مجموع الاصوات	النسبة المئوية
		اربيل	السليمانية	دهوك		
١	الحزب الديمقراطي الكوردستاني	١٥٢١٤٣	٩٢٤٤٩	١٦٨٦٨٣	٤١٣٢٧٥	%٤٥،١
٢	الحزب الاشتراكي الكوردستاني	٨٨٤٣	١١٩٧٨	١٩٨٣	٢٢٨٠٤	%٢،٦
٣	حزب الشعب الديمقراطي الكوردستاني	٢١٠١	١١١٨	٦٠٥١	٩٢٧٠	%١،٠
٤	الحزب الشيوعي الكردستاني	١١٠٤٧	٥٦٩٣	١٥٤٦	١٨٢٨٦	%٢،٢
٥	الحركة الاسلامية	١١٠٩٢	٢٩٣٣٤	٣٨٧٤	٤٤٣٠٠	%٥،١
٦	الديمقراطيين المستقلين	١٨٤	٢١٣	٤٩	٤٤٦	صفر
٧	الاتحاد الوطني الكردستاني	١٤٨٣٥٢	٢٠٧١٦٨	١٥١٨٤	٣٧٠٧٠٤	%٤٣،٦
٨	الاصوات غير الصحيحه	٢٠٢٥	١٢١١	٩٨٢	٤٢١٨	%٠,٤
	مجموع الناخبين	٣٣٥٧٨٧	٣٤٩١٦٤	١٩٨٣٥٢	٨٨٣٣٠٣	

الجدول من اعداد الباحث بناءا على نتائج الانتخابات في الاقليم عام ١٩٩٢ المتوفرة على موقع اقليم كردستان – العراق
htt;//www.refom-kurd.com/polities1.asp?processid=2

جدول رقم (٢) يوضح الاصوات التي فاز بها المرشحين لمنصب رئيس الإقليم في الانتخابات عام ١٩٩٢

المرشحين	عدد الأصوات	النسبة%
مسعود البارزاني	٤٦٦٨٧٩	٤٧،٥٠
جلال الطالباني	٤٤١٠٥٧	٤٤ ،٩٠
المنافسين الاخرين	٧٤٧١٣	٧،٦
مجموع الناخبين	٩٨٢٦٤٩	

الجدول من اعداد الباحث بناءا على نتائج الانتخابات في الاقليم عام ١٩٩٢ المتوفرة على موقع اقليم كردستان –العراق
http//www.refom-kurd.com/polities1.asp?processid=2

وبذلك اصبحت تمارس المعارضة من خارج المجلس الوطني ونظرا لكون هذه الحركة مسلحة وذات توجهات قتالية فقد تصادمت مع الحزبين الحاكمين وخاصة مع الاتحاد الوطني ولمرات عديده من عام ١٩٩٣الى١٩٩٩ ويرى البعض ان معارضة الحركة الاسلامية لم تكن سياسية ضد نظام حكم ،

---

١)قناة الجزيره ، الحركة الاسلامية في كردستان العراق ، على الموقع
:http://www.aljazeera.net/nr/exeres/8diciba-5216-40d4-bcd8-o1b2e0bc7ca4.htm

بقدر ماكانت معارضة عقائدية رافضة لاي شكل من اشكال النظام السياسي خارج منظورها الاسلامي ، وهذا ما اكده نوشروان مصطفى بقوله (الحركة الاسلامية في تلك الحقبة لاتعد معارضة سياسية ، لانهم كانوا متشددين لايشتركون في حكومة غير اسلا مية ، وهم غير راضين عن تشكيل النظام السياسي بشكل علماني ، وليس لهم اي توجة سياسي واحتكموا الى السلاح بدعم من ايران)[١]، وكان من المقرر – بحسب قانون انتخاب المجلس الوطني – اجراء انتخاب اعضاء المجلس في عام ١٩٩٥ حسب ما نصت علية المادة ٥١ من القانون علما ان مدة دورة المجلس هي ثلاث سنوات ، ولكن اندلا ع المعارك بين البارتي والاتحاد استحال اجراء الانتخابات في موعدها المقرر ولذلك تم تمديد دورة المجلس الى عام ٢٠٠٥[٢] ، ومن خلال ما تقدم يمكن القول ان هذه المرحلة من عام ١٩٩٥ولغاية عام٢٠٠٥ لم تشهد اي نوع من انواع المعارضة السياسية السلمية وانما كانت معارضة (عنفية) مسلحة مثلتها الحركة الاسلامية لكردستان العراق –وهي لاتندرج ضمن الفهم الحديث للمعارضة السياسية التي تنبذ العنف– وبين الحزبين الرئسيين من جهة اخرى.

وبتاريخ ٢/اب /عام ١٩٩٦نشبت معارك بين البارتي والاتحاد الوطني، سيطرت على اثرها قوات البارتي في ٣١/اب/١٩٩٦ – على اربيل عاصمة اقليم كردستان ، بمساعدة جيش النظام العراقي السابق[٣] ، استمر الى كانون الثاني عام ٢٠٠٥، وفي اعقاب ذلك ،بدأت بتفعيل المجلس الوطني الذي اوقفت عمله المعارك الداخلية ، كما شكلت حكومة برئاسة روز نوري شاويس بمشاركة احزاب اخرى ، مثل الحركة الاسلامية في كردستان العراق والاتحاد الاسلامي الكردستاني والحزب الشيوعي ، دون مشاركة الاتحاد ، ونتيجة لذلك لم تتبق قوى كردية خارج السلطة ، وذلك عندما قام الاتحاد الوطني بتشكيل حكومة في المناطق الخاضعة له ، برئاسة كوسرت رسول وبمشاركة الاحزاب المتحالفة معه ، مثل حزب الكادحين والحزب الاشتراكي الديمقراطي ، وبذلك اصبحت كل الاحزاب الكردية مشتركة في السلطة ولم يبق للمعارضة في الاقليم اي دور يذكر،وعندما تشكلت في الاقليم منطقتان للسلطة وما ترتب عليه من انقسام سياسي واداري الاولى بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني ومقرها اربيل والثانية بقيادة الاتحاد الوطني الكردستاني ومقرها السليمانية ، هذا الانقسام الذي انتهى بتدخل امريكي ونتج عنه اعادة توحيد

١) نوشيروان مصطفى ،مقابلة شخصية ، السليمانية ٥/٨/٢٠١٠

٢) الانتخابات في كردستان ،على الموقع http://www.reformkurd.com/politiesl.asp?processld=٢

٣) رشيدعمارة الزيدى ويوسف محمد صادق،،المعارضة السياسية في اقليم كردستان –العراق (النشاة والمستقبل)المركزالعربي للابحاث ودراسة السياسات،الدوحه،٢٠١٢، ص٦.كذلك ينظر بالغة الكردية، مجلة ليفين، العدد٧٤,١ايلول٢٠٠٨، ص ص٣١، ٣٥.

الاقليم عبر (اتفاقية واشنطن للسلام) التي وقعت بين مسعود البارزاني وجلال الطالباني عام ١٩٩٨ بحضور وزيرة الخارجية الامريكية انداك(مادلين اولبرايت)[١].

وبعد تغييرالنظام الذي حدث في العراق بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٩وبعد المعارك الداخلية في الاقليم تم تنظيم اول انتخابات برلمانية عراقية شملت الاقليم ايضأ بتاريخ ٢٠٠٥/١/٣١

(جدول رقم(٣)نتائج انتخابات الجمعية الوطنية العراقية ٢٠٠٥[٢])

رقم القائمة	اسم القائمة	عدد الأصوات	عدد المقاعد
١١١	منظمة العمل الإسلامي في العراق	٤٣٢٠٥	٢
١٣٠	قائمة الكردستاني التحالف	٢١٧٥٥٥١	٧٥
١٦٩	الائتلاف العراقي الموحد	٤٠٧٥٢٩٥	١٤٠
١٧٥	جبهة تركمان العراق	٩٣٤٨٠	٣
٢٠٤	قائمة الرافدين الوطنية	٣٦٢٥٥	١
٢٥٥	عراقيون	١٥٠٦٨٠	٥
٢٥٨	التحالف الوطني الديمقراطي	٣٦٧٩٥	١
٢٨٣	الجماعة الإسلامية الكردستانية	٦٠٥٩٢	٢
٢٨٥	القائمة العراقية	١١٦٨٩٤٣	٤٠
٣١١	كتلة المصالحة والتحرير	٣٠٦٩٦	١
٣٢٤	اتحاد الشعب	٦٩٩٢٠	٢
٣٥٢	الكوادر والنخب الوطنية المستقلة	٦٩٩٣٨	٣

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على ارقام المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق .www.lhec.iq

وكانت نتائج انتخابات المجلس الوطني الكردستاني في الدورة الثانية ٢٠٠٥ كالاتي[٣]

جدول رقم(٤)

رقم القائمة	اسم القائمة	عدد المقاعد
١٦٢	القائمة الوطنية الديمقراطية الكردستانية	١٠٤
١٧٣	حزب زه حمه تكيشاني كوردستان	١
٢٨٣	الجماعة الاسلامية الكردستانية	٦

١) دهام محمد العزاوي،الاحتلال الامريكي للعراق وابعاد الفدرالية الكردية،مركز الجزيرة ،للدراسات،الدار العربية للعلوم،ناشرون،بيروت،٢٠٠٨ ، ص١٢٩.

[٢])المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق،مصدر سبق ذكره.وايضا ينظرمارينا سبرونفا،التحولات الدستورية في العراق،مصدر سبق ذكره،ص٨٢.

[٣])ئاماده كردنى بـه شى ئامار ،خويندنـه وه يـه كى ئامارى بوهـه لبزاردنى داهـاتووى ئـه نجومـه نى بـاريز كاكـانى هـه ريمى كوردستان ، هـه لبراردن،زماره(١٣)،ئه يلوولي،٢٠١١ ،ص٣٠

الجدول من اعداد الباحث بنائا على ارقام المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق .www.lhec.iq

لم تشهد هذه المدة معارضة سياسية وانما شهد الاقليم معارضة عنفية مسلحة ولم نشهد معارضة سلمية،والتي قادتها جماعة (انصار الاسلام)* التي تأسست عام ٢٠٠١ والمتكونة من جند الاسلام بزعامة عبد الله الشافعي وحركة الاصلاح بزعامة نجم الدين فرج احمد الملقب (ملا كريكار) إلا أنّ هذه المرحلة كانت بمثابة التمهيد لظهور المعارضة** السياسية في الأقليم . الإ انّ انتخابات اقليم كردستان عام ٢٠٠٩ تعد البداية الحقيقية لنشوء معارضة سياسية منظمة وفاعلة والتي بدأت تسعى الى القيام بدورها . وهنا بدأ تأسيس حركة (هه تاكه ي) بمعنى (الى متى) والتي اصبحت تنظيماتها فيما بعد النواة المتقدمة لحركة التغيير[١] ، والتي شكلت احدى تيارات المعارضة السياسية في الاقليم بعد انشقاق رئيسها (نوشيروان مصطفى) عن حزب الاتحاد الوطني الكردستاني وعندما شاركت في الانتخابات العراقية التي جرت في ٢٠٠٩/٧/٢٥ بقائمة مستقلة حازت الحركة على المركز الثاني بعد قائمة التحالف الكردستاني، ينظر جدول رقم(٥) التي ضمت كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني[٢] .

جدول رقم (٥) نتائج الانتخابات النيابية العراقية التي جرت في شهر اذار ٢٠١٠

ت	اسماء القوائم الحزبية	عدد المقاعد
١	القائمة العراقية(اياد علاوي)	٩١
٢	ائتلاف دولة القانون(نوري المالكي)	٨٩
٣	الائتلاف الوطني العراقي الموحد	٧١
٤	التحالف الكردستاني	٤٢
٥	حركة التغيير(كوران)	٨
٦	جبهة التوافق العراقية	٦
٧	ائتلاف وحدة العراق	٤

*) عدت الولايات المتحدة انصار الاسلام متعاونة مع تنظيم القاعدة بزعامة اسامة بن لادن ونسبت اليها العمليات الارهابية التي حصلت في شمال العراق ومع قيام الولايات المتحدة بحملتها على العراق عام٢٠٠٣ قامت قوات البحرية الامريكية بقصف معاقلها في شمال العراق وتشريد قادتها .

**) كوران اهم الحركات السياسية المعارضة التي اعلنت في ٢٠١٠/٥/٣١ومقرها السليمانية وقد انشقت عن الاتحادالوطني الذي يتزعمة السيد جلال الطلباني

١)معد فياض،العراق وخارطة الاحزاب الكردية،جريدة الشرق الاوسط ،العدد١١١٧٥، ٣/يوليو/٢٠٠٩.

٢) رحمـــن غريـــب ،الاعـــلان عـــن تاســـيس حركـــة مدنيـــة فـــي الســـليمانية ،موقـــع الحـــزب الشـــيوعي العراقـــي، http://tareekalshaab.blogspot.com.2007/5/6 archive

٨	الاتحاد الإسلامي الكردستاني	٤
٩	الجماعة الإسلامية الكردستانية	٢
١٠	الحركة الازيدية للاصلاح والتقدم	١
١١	الشبك	١
١٢	الصابئة	١
١٣	المسيحيون قائمة الرافدين	٣
١٤	المسيحيون المجلس الشعبي الكلداني الاشوري	٢

الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للأنتخابات العراقية .www.lhes.iq

اما في الانتخابات البرلمانية لاقليم كردستان التي اجريت عام ٢٠١٣فقد حصلت قائمة التحالف الكردستاني (٥٩) مقعداً، وحركة التغيير(كوران) (٢٥) مقعداً، والاتحاد الإسلامي الكردستاني (٦) مقاعد ، والجماعة الإسلامية (٤) مقاعد ، والرافدين مقعدين[١] ينظر الجدول رقم(٦). وهنا يمكن ملاحظة الفارق الكبير في النتائج والذي مثل صعود قوى لم تكن مشاركة في العملية الديمقراطية بصورة مستقلة مثل حركة التغيير والقوى الاسلامية والتي رفضت الاشتراك في الحكومة وفضلت البقاء كمعارضة سياسية داخل برلمان الاقليم[٢] . وهذا يحسب لصالحها في عملية ترسيخ الديمقراطية في الاقليم ، بحيث ارادت ان تكون بعيده عما كان يوجه من انتقادات للحزبين الحاكمين في عملية ادارة الاقليم وبذلك عملت المعارضة السياسية في اقليم كردستان– العراق على تفعيل الدور الرقابي للبرلمان على عمل الحكومة من خلال قيام أعضائها بجولات ميدانية الى المؤسسات الحكومية للاطلاع على مشاكل المواطنين ومتابعتها والعمل على مساءلة الوزراء عن التلكؤ في اداء وزاراتهم[٣] . قدمت المعارضة خلال الدورة الانتخابيه (١٣) مشروع قرار وقانون إلى البرلمان علاوة على تفعيل عشرة قوانين اخرى وفي ٢٠١١/١/٢٩ أصدرت حركة التغيير بياناً من سبع فقرات متعلقاً بالإصلاحات الجذرية في اقليم كردستان العراق[٤] لغرض تعزيز المسارالديموقراطي وتجاوز المشكلات التي تعترض التجربة الديمقراطية في الاقليم.

١) هناء فاضل عبيد،،دور الاحزاب والقوى الكردستانية في المسار الديمقراطي العراقي بعد عام ٢٠٠٣،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد٢٠١٤،ص٦٧ . كذلك ينظر،رشيد عمارة الزيدي، يوسف صادق ،المعارضة السياسية في اقليم كردستان العراق،مصدر سبق ذكره ،ص٥.

٢) برلمان اقليم كردستان انترنت. http://www.kurdistan-parliament.org/defauit.aspx

٣) موقع اقليم كردستان . http://www.kurdia.org/ar/howal/index.pageid=64801

٤) هناء فاضل عبيد ،مصدر سيق، ذكره، ص٦٧

أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢ ، في أربيل ، النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية في اقليم كوردستان التي جرت في الحادي والعشرين من ايلول/ ٢٠١٣، وكما يأتي:جدول رقم (٦)

١	الحزب الديمقراطي الكوردستاني	المرتبة الأولى	٧٤٣٩٨٤ صوت	٣٨ مقعد
٢	حزب التغيير	المرتبة الثانية	٤٧٦٧٣٦ صوت	٢٤ مقعد
٣	الإتحاد الوطني الكوردستاني	المرتبة الثالثة	٣٥٠٥٠٠ صوت	١٨مقعد
٤	الاتحاد الاسلامي الكوردستاني	المرتبة الرابعة	١٨٦٧٤١ صوت	١٠ مقاعد
٥	الجماعة الاسلامية	المرتبة الخامسة	١١٨٥٧٤ صوت	٦ مقاعد
٦	الحركة الاسلامية	المرتبة السادسة	٢١٨٣٤ صوت	مقعد واحد
٧	الحزب الاشتراكي الديمقراطي في كوردستان	المرتبة السابعة	١٢٥٠١ صوت	مقعد واحد
٨	قائمة الحرية	المرتبة الثامنة	١٢٣٩٢ صوت	مقعد واحد
٩	قائمة الاتجاه الثالث	المرتبة التاسعة	٨٦٨١ صوت	مقعد واحد

الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق.www./hec.iq

يذكر أن مقاعد برلمان كوردستان تبلغ ١١١ ، خمسة مقاعد منها كوتا للتركمان وخمسة مقاعد للمسيح السريان ، ومقعد واحد للارمن ، والبقية توزع على الكيانات السياسية وفقا لاستحقاقاتها الانتخابية .

المطلب الثالث: اهم الاحزاب والحركات السياسية المعارضة

اولا: الحركات الاسلامية:

١- الاتحاد الاسلامي الكوردستاني :

((هو حزب سياسي إصلاحي يناضل من اجل حل القضايا السياسية الاجتماعية والثقافية من منظور اسلامي وبشكل يضمن الحريات العامة للإفراد في المجتمع العراقي))[١] .

تأسس الاتحاد الإسلامي الكردستاني بقيادة السيد صلاح الدين محمد بهاء الدين[*] (وتم انتخاب امين عام جديد للاتحاد الاسلامي هو الاستاذ محمد فرج)وقد ظهركحزب سياسي في ١٩٩٤/٢/٦ بعد صدور قانون الأحزاب والجمعيات في اقليم كردستاني وهو حزب اصلاحي اسلامي الخلفية وكردستاني الموقع يتمتع بعلاقات جيدة مع الاحزاب الكردستانية واغلب القوى

١) **الاتحاد الاسلامي الكوردستاني ، المبادي والاهداف والوسائل، www.alsakifah.org**

* **صلاح الدين محمد بهاء الدين– الامين العام للاتحاد الاسلامي الكوردستاني وهو من مواليد مدينة حلبجة، وكتب عدة كتب باللغتين الكردية والعربية،ينظر، صلاح الدين محمد بهاء الدين،محطات سياسية،مطبعة ارا،ط١،اربيل،٢٠٠٩ ص١٨ .**

العراقية وهو يعد الأقرب الى فكر الاخوان المسلمين من حيث تبني الوسطية والاعتدال والمنهاج الإصلاحي والتربوي والسياسي الذي تفرضة طبيعة الواقع السياسي في العراق بشكل عام ومنطقة كردستان العراق بشكل خاص[1].

ويطرح الحزب الاسباب والمبررات التي ادت الى ظهوره كحزب سياسي اسلامي في الساحة العراقية والذي جاء نتيجة للحلقات التوعوية والتربوية الاسلامية ذات التوجه والثقافة الاخوانية وايضا استجابة للظروف الخاصة التي شهدتها منطقة كردستان اثر الانتفاضة في عام ١٩٩١ وانسحاب السلطة المركزية اداريا وعسكريا وانتشار ظاهرة الحزبية ومن ثم ظهور الحاجة لدى كل تنظيم اجتماعي الى اطار رسمي، وشعار الحزب (عبارة عن هلال يحتضن يدين متصافحتين على جبل يكسو الثلج قمته و الشعار الحرية، الاخوة، العدالة) ويعد الحزب الأمة الكردية امة مستقلة قوميا وهي جزء من الامة الاسلامية دينيا ولها الحق كباقي الشعوب الإسلامية في تقرير مصيرها وعد الثورات الكردية عبر التاريخ رد فعل ازاء الظلم والجور كما يعد الحزب الدكتاتورية والانفراد بالسلطة اساس الفساد والتخلف ومناهضته واجب اسلامي واخلاقي ووطني لجميع شعوب المنطقة وحركاتها السياسية كما يعد الحكومة مؤسسة مدنية محايدة ازاء التيارات الفكرية والسياسية في المجتمع ويرفض التعصب والاقصاء القومي والمذهبي والطائفي في كردستان خاصة والعراق عامة ويعد التعددية القومية والدينية والسياسية في اقليم كردستان عنصر قوة واثراء لشعب كردستان في ظل التعايش والتسامح[2] .

٢- الجماعة الاسلامية الكردستانية (كومة لي ئيسلامي)

((حزب اسلامي يسعى جاهدا من اجل تطبيق المنهج الإسلامي في كردستان العراق وتثبيت الحقوق المشروعة لشعب كردستان))[3] .

---

١)المصدر نفسه ،ص١٩

٢) الاتحاد الاسلامي الكردستاني ، المبادي العامة ، ص ٢ ، www.kurdiu.org

٣)الجماعة الإسلامية الكردستانية / العراق، النظام الداخلي للجماعة الاسلامية الكردستانية ،المؤتمر الثاني للجماعة ٢٠١٠،ص٤٧.

.*وهي بزعامة الشيخ علي بابير ،اعتقل من قبل الامريكان والف كتاب في السجن تحت عنوان – امير وراء القضبان–دار الحكمة ٢٠٠٩

وكـان لنكسـة الحركـة التحرريـة الـدور في تبلـور ذهـن وفكـر بعـض العلمـاء والطلبـة لتشـكيل تنظـيم إسـلامي وقـد تحقـق ذلـك عـام ١٩٧٨ كتنظـيم سـري حـتى تجسـد التنظـيم سـنة ١٩٨٤ تحـت اسـم الرابطـة الإسـلامية وكـان هـدفها هـو الجهـاد المسـلح ضـد الظلـم والتعسـف، وفي سـنة ١٩٨٧ حـدث تغـير جـذري داخـل الحركـة وتم تغيـير اسمهـا الى الحركـة الإسـلامية في كردسـتان العـراق وفي سـنة ١٩٨٩ تشـكل تنظـيم إسـلامي بفكـر وأسـلوب ونهـج تربـوي تثقيفـي أعلـن عـن نفسـه عـام ١٩٩٢ تحـت اسـم(حركة النهضـة الإسـلامية) وفي عـام ٢٠٠١م أعلنـت الجماعـة الإسـلامية عـن نفسـها لمواصـلة العمـل والجهـاد وبعـد مـرور اربـع سـنوات مـن الاعـلان ونتيجـة للتغيـيرات الـتي حـدثت في العـراق عقـدت الجماعـة مؤتمرهـا الاول في عـام ٢٠٠٥ والـذي عقـد باسـم الجماعـة الإسـلامية* و سمـي بـالمؤتمر الأول أمـا المـؤتمر الثـاني للحركـة فقدعقـد عـام٢٠١٠ اهداف الجماعة الاسلامية الكردستانية:[١]

١-تطبيق الشريعة الاسلامية والسنة المحمدية .

٢-العمل من اجل ادراج المناهج الاسلامية في التعليم .

٣-الدعوةالى تثقيف الشباب والنساء بتعاليم الاسلام.

٤-الدعوة لاسقاط النظام في العراق واستخدام اسلوب الكفاح المسلح لذلك.

٥-محاولة كسب العرب والكورد وضمهم الى الجماعة .

شـاركت الجماعـة في تحريـر مـدن كردسـتان اثنـاء انتفاضـة الشـعب الكـردي عـام ١٩٩١ومـن ثم شـاركت في جميـع الانتخابـات الـتي اجريـت في كردسـتان العـراق وحصـلت علـى مقاعـد برلمانيـة ونيابيـة في مجلـس النـواب العراقـي وبرلمـان كوردسـتان ومجـالس المحافظـات والبلـديات[٢] وتسـعى الجماعـة الى تنميـة روح الاخـوة والتعـايش بـين القوميـات ومحاربـة العنصـرية والتعصـب والـدفاع عـن الحقـوق المشـروعة لشـعب كوردسـتان المنصـوص عليهـا في الدسـتور وتشـكيل الحكومـة العراقيـة علـى اسـاس التوافـق والتراضـي بـين جميـع مكونـات العـراق كـل حسـب اسـتحقاقه الانتخـابي

---

١)الجماعة الاسلامية الكردستانية،المصدر السابق، ص٤٩.

٢)الجماعة الأسلامية الكردستانية / العراق ، منشورات مكتب العلاقات في الجماعة الأسلامية ، ٢٠١٢ ، والموقع الرسمي للجماعه www.kumalnews.net .

وتوطيـد العلاقـات بـين كـل الجهـات والاطيـاف في المجتمـع العراقـي والسـعي لتوحيـد جميـع القـوى الاسلامية في العراق وكوردستان وتمتلك الجماعة الاسلامية العديد من المؤسسات والمكاتب[١] .

ثانيا: الاحزاب القومية العلمانية الكردستانية (حركة التغيير الكردية-كوران)

حركـة التغيـير (گـوڕان): تعـرف نفسـها بانهـا ،تنظـيم سياسـي ذو شخصـية معنويـة ، يتـألف مـن تجمّـع طـوعي للمـواطنين المـؤتلفين حـول البرنـامج السياسـي والنظـام الـداخلي لحركـة التغيـير، مسـاحة أنشـطة حركـة التغيـير تشـمل اقلـيم كردسـتان والعـراق وأي منطقـة أخـرى يقـيم فيهـا مواطنـوا كردسـتان , يعـود تـاريخ تاسـيس حركـة التغيـير ككيـان سياسـي وقائمـة مشـاركة في الانتخابـات النيابيـة في اقلـيم كردسـتان ،عـام ٢٠١٠[٢] (علمـا انهـا انشـقاق عـن حـزب الاتحـاد الـوطني ،ونيشـروان مصـطفى هـو الرجـل الثـاني ،بعـد السـيد جـلال الطلبـاني ،في الاتحـاد ومهنـدس اغلـب عملياتـة العسـكرية)وقـد اعلـن نوشـيروان مصـطفى* أنـه سـيقود قائمـة انتخابيـة خاصـة ، منفصـلة عـن قـوائم الأحـزاب الأخـرى في كردسـتان العـراق ، لخـوض الانتخابـات النيابيـة وقـد دخلـت في مواجهـة مـع حكومـة اقلـيم كردسـتان مـن اجـل انضـاج الـوعي الجمعـي لشـعب كردسـتان والمؤسسـات النابعـة مـن شـرعية الانتخابـات[٣] . بتـاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٨ صـادقت المفوضـية العليـا المسـتقلة للانتخابـات في العـراق رسميـاً ، وبموجـب مـذكرتها المرقمـة ١٥٩ علـى قائمـة التغيـير كيانـاً سياسـياً رسميـاً في اقلـيم كردسـتان. ومـن أجـل المشـاركة في انتخابـات مجلـس النـواب العراقـي اعلنـت المفوضـية العليـا المسـتقلة للانتخابـات، وبموجـب مـذكرتها المؤرخـة في ٢٧ / ٨/ ٢٠٠٩ ، عـن مصـادقتها علـى قائمـة التغيـير كيانـاً سياسـياً رسميـاً علـى مسـتوى العـراق.[٤] يعـود تـأريخ الاعـلان عـن حركـة التغيـير (گـوڕان) تنظيمـاً سياسـياً الى ٣١ /٥ / ٢٠١٠ اذ مُنحـت الحركـة الإجـازة الرسميـة مـن قبـل وزارة الداخليـة في حكومـة اقلـيم كردسـتان بموجـب المـذكرة المرقمـة

١)الجماعة الاسلامية الكردستانية ،المصدر السابق، ص ٤ .

٢) نوشيروان مصطفى،مقابلة مع صحيفة " الشرق الاوسط " اللندنية ، العدد (١١٠٩٢)، ٢٠٠٩/٤/١٦.

* نوشيروان مصطفى :ولدعام ١٩٤٤ ،سياسي واكاديمي بارز شغل منصب نائب الامين العام للاتحاد الوطني الكوردستاني لقب بمهندس الانتفاضة الجماهيرية التي اندلعت عام ١٩٩١م ضد النظام العراقي حيث كانت جميع العمليات العسكرية ضد النظام السابق تجري تحت اشرافه وقيادته رفع شعار اجراء الاصلاحات داخل الاتحاد الوطني وقاد تيار سماه تيار الاصلاح وبعدها شكل حركة سياسية باسم حركة التغيير (كَوران).

٣)عماد علكو ، حركة كوران واتجاهات المعارضة في كردستان ، جريدة الزمان ، العدد (٤٦١٣) ٢٠١٣/٩/١٩ ، ص١٥.

٤)موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق www.ihec.iq.

١٣٣٨٢ وحصــلت علــى ٤٨٧,١٨١ صــوتاً ،وحــازت في انتخابــات عــام ٢٠١٠علــى ثمانيــة مقاعـد في مجلـس النـواب العراقـي وبـذلك اصبح ترتيبهـا كخـامس كتلـة برلمانيـة في مجلـس النـواب العراقـي ،ولم تمـنح حقوقهـا الانتخابية.وتعـد حركـة التغيـير مـن التيـارات العاملـة في اقلـيم كردسـتان ، وقـد تشـكلت مـن اعضـاء جنـاح الاصـلاح داخـل الاتحـاد الـوطني الكردسـتاني الـذين استقالوا مـن مناصبهم في الاتحـاد واسسـوا حركـة جديـدة بالتعـاون مـع الهيئـة القياديـة لحركـة (هـه تاكـه ي) بقيـادة لطيـف مصـطفى الـذي يـراس قائمـة التغيـير في محافظـة السـليمانية وقـد ضـمت الحركـة في صـفوفها عـدداً مـن قـادة الحـراك الاجتمـاعي والسياسـي والثقـافي في الاقلـيم[١] وعنـد مشـاركتها في انتخابـات برلمـان اقلــيم كردســتان في ٢٠٠٩/٧/٢٥ اســتطاعت الحصــول علــى ٢٥ مقعــداً مــن مقاعــد البرلمــان البالغــة (١١١) مقعــداً وايضــا شــاركت في انتخابــات مجلــس النــواب العراقــي في عــام ٢٠١٠ وحافظــت نســبيا علــى اصــوات جماهيرهــا رغــم مشــاركتها في قائمــة مســتقلة ولكنهــا لم تحصـل علـى أي مقعـد خـارج محافظـات الاقلـيم أي في المنـاطق المتنـازع عليهـا[٢] ،لانهـا لم تسـتخدم الخطابــات العنصــرية ،مثلمــا تعمــل الاحــزاب الحاكمــة في الاقلــيم ،لاثــارة مشــاعر المــواطنين في المناطق المختلطة من العرب والكرد لغرض المتاجره بقضيتهم في الانتخابات.

المطلب الرابع: المعوقات التي واجهت المعارضة في الاقليم

لقد واجهت احزاب المعارضة في الاقليم معوقات عديدة منها[٣]:-

اولا- معوقات الاحزاب الحاكمة

منـذ ان قـررت حركـة التغييرالمشـاركة في انتخابـات برلمـان الاقلـيم بقائمـة مسـتقله،بدات السـلطة السياسـية بحملـة ممنهجـة للضـغط علـى كوادرهـا عـن طريـق قطـع رواتـبهم ونقلهـم القسـري مـن وظـائفهم وامـاكن سـكناهم،حتى وصـل عـدد مـن قطعـت رواتـبهم مـن المـوظفين الحكـوميين اكثـر مـن الفـي شـخص[٤] . وبعـد الانتخابـات – وحـتى قبـل صـدور نتائجهـا الرسميـة – بـدات

---

١)درباز محمد، تحليل انتخابات مجلس النواب ٢٠١٠/٣/٧ (باللغة الكرديه) ، غرفة الابحاث السياسية ، حركة التغيير (كوران) ، ٢٠١١ ، ص ٤٠ .

٢)المصدر نفسه ، ص ٤٠ .

[٣]) الموقع الرسمي للاتحاد الاسلامي الكردستاني،مضامين المشروع المشترك للاصلاحات السياسية والادارية http://www.kurdia.org/ar/howal/index.pageid=64801،كـذلك رشـيد عمـارة الزيدي،ويوسف،مصدر سبق ذكرة

[٤]) شيرزاد شيخاني لقاء مع نوشروان مصطفى،نقلا عن د،رشيد عمارة ياس،مصدر سبق ذكره،ص٣٨

الحملات العشوائية من جانب انصار السلطة والمدعومين منها على مقرات المعارضة[1] وقد ادت ردود فعل السلطة وانصارها التي يمكن ان تصنف (بلاديمقراطية على اقل وصف) ، وافلات مرتكبي هذه الاعمال من العقاب .

ادت الحملات الانتخابية-في شهر تموز/٢٠٠٩ ونتائجها ، وانتخابات مجلس النواب العراقي عام ٢٠١٠ الى تخفيف الاحتقان الموجود لدى الراي العام نوعا ما وخاصة في محافظة السليمانية ضد السلطة ،مما ادى الى عدم حماس الناخب للمشاركة في الانتخابات ، والتصويت لصالح قوائم المعارضة.

ان عدم ترجمة تصويت الناخب لصالح المعارضة الى افعال ملموسة يراها المواطن يمكن ان يقلل من اندفاعه للتصويت مرة اخرى لصالحها . كما ان قصر مدة التجربة الجديدة في الاقليم ، والمتمثلة في بروز معارضة قوية ، يمكن ان يستعجل المواطن الاعتيادي لجني ثمار تصويته، لتحسين احواله المعيشية والخدمية بسرعة

ثانيا- معوقات داخلية :

تمثلت بانعدام الثقة المتبادلة بين الاحزاب الحاكمة و المعارضة ،وخشية كل طرف من الاخر من ان يستولي على قيادة المعارضة،فيهمش الاخر،فضلا عن الخوف من تعاون البعض مع سلطة الاحزاب الحاكمة ضد احزاب المعارضة وقد اكد ذلك (ابو بكر علي) القيادي في الاتحاد الاسلامي (ان حركة التغير ترى في نفسها المعارضة الحقيقية وتهمش الاخرين ،فضلا عن ان مواقفهم متغيرة)[2] .

ثالثا-معوقات اقتصادية ناتجة عن قلة الدعم المالي الممنوح لاحزاب المعارضة على وفق القانون الذي يعطي المنح للاحزاب السياسية والذي يعد المورد الرئيس لها في دعم تنظيماتها والقيام بنشاطات اكثر فاعلية للمعارضة السياسية في اقليم كردستان العراق[3] . وذلك بسبب سيطرة الاحزاب الحاكمة على ميزانية الاقليم وممتلكاته، مما يجعل عملها في غاية الصعوبة .وقد اشار نوشروان مصطفى الى ذلك بالقول: (ان ميزانية الحركة تعتمد على تبرعات الخيرين

[1]) كورديو، مهاجمة ونهب عدة مكاتب لقائمة التغيير في احداث الليلة الماضية ، على موقع http://www.kurdiu.org/ar/hawal/index.php?pageid=8091:

[2]) ابو بكر كوني ،مقابلة شخصية،مع د.رشيد عمارة،مصدرسيق ذكره،ص٣٨

[3]) رشيد عمارة الزيدي ،المعارضة السياسية في اقليم كردستان العراق،مصدر سبق ذكره ،ص٢٤.

فقــط ولــيس لــدينا ايــراد اخر،لهــذا فــان نشــاطنا محــدود،وليس لــدينا مصــاريف كثــيرة)[1] . فعلــى الــرغم مــن حصــول قائمــة التغيــير علــى ربــع مقاعــد برلمــان الاقلــيم ، فانهــا لم تخصــص منحــة عادلــة ودائمــة ، بحســب ماتقتضــية الضــوابط القانونيــة ، واســوة بــالحزبين الحــاكمين . علــى الــرغم مــن ان اللجــان المختصــة لبرلمــان الاقلــيم قــد اعــدت مشــروع قــانون لمــنح الاحــزاب والكيانــات السياســية ، لكــن الاغلبيــة الحاكمــة ، قــد حالــت دون صــدور هــذا القــانون ، واصــبح العجــز المــالي يشــكل تحديا كبيرا للمعارضة[2] .

رابعــا- معوقــات اخــرى متمثلــة بخشــية الجمــاهير الشــعبية داخــل الاقلــيم مــن حرمــانهم مــن الامتيــازات إذا هــم غــيروا مــواقفهم مــن الحــزبين الحــاكمين لصــالح المعارضــة[3] . او مــن ان يجــري نقلهــم الــوظيفي . وقــد اشــار نوشــروان مصــطفى الى انــه قــد تم نقــل اكثــر مــن (٥٠٠) موظــف في القــوات المســلحة والمناصــب الوظيفيــة الاخــرى ، بســبب انضــمامهم الى حركــة التغيــير[4] وعلــى الــرغم مــن قصــر مــدة ظهــور المعارضــة السياســية في الاقلــيم بشــقيها العلمــاني المتمثــل بحركــة التغيــير (گــوران) ، والتيــار الاســلامي الــذي يضــم كــل مــن (الاتحــاد الاســلامي الكردســتاني والجماعــة الإســلامية الكردســتانية) إلا أنّهمــا اســتطاعا فــرض ســلوك برلمــاني مــن خــلال دورهمــا في ترســيخ قواعــد الممارســة الديمقراطيــة للمعارضــة الســلمية ومبادئهــا الصــحيحة ، فالنجــاح في ترســيخ الديمقراطيــة يعــود فضــله للمعارضــه وان اي فشــل يصــيب التجربــة في الإقلــيم يتحملــه الحــزبين الحــاكمين لانهمــا كانــا لا يرغبــان في المنافســة الديمقراطيــة ، ودخــول شــركاء جــدد في العمليــة السياســية ،والــذين مــن الممكــن ان يقلصــوا مــن نفــوذهم السياســي وامتيــازاتهم في الاقلــيم ، كمــا ان عــدم اقــرار الدســتور لحــد هــذه اللحظــة، يعطــي الحــزبين الحــاكمين مرونــة اوســع في التســلط السياســي على بقية الاحزاب و الانفراد بثروات الاقليم وميزانيته .

المطلب الخامس: دورالمعارضة في تعزيز حقوق الانسان

[1]) نوشروان مصطفى،مقابلة شخصية ،نقلا عن رشيد عمارة،،ص٣٨

[2]) نشروان مصطفى،على موقع htt://sbeiy.com/ku/article-detail.aspx?articleld=548&authorld=36

[3])ينظر موقع شركة (وشه)الاعلامية القريبة من حركة التغيير(كوران) http://www.wusha.net

[4]) رشيد عمارة الزيدي ،المعارضة السياسية في اقليم كردستان العراق،مصدر سبق ذكره ،ص٣٨

تعد حقوق الانسان من اهم الحقوق المكتسية، والمستمدة من تكريم الله له وتفضيله على سائر المخلوقات والتي عبرت عنها الشرائع السماوية والاعراف والقوانين المحلية والدولية ومنها تستمد وتبنى عليها حقوق الجماعات الانسانية امما وشعوبا ودول١ .

والجبهة الكردستانية استندت على ركيزتين في بناء المجتمع الكردستاني هما الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وفقا لاحكام التشريعات السماوية و المواثيق والتشريعات الدولية، تلك الحقوق التي تعد في الوقت نفسة ، واجبات على الدولة تجاه مواطنيها، والتي تمنح لهم من خلال مواطنتهم وواجباتهم تجاه دولتهم٢ وقد تضمنت تشريعات برلمان اقليم كردستان العراق ضمانات للحريات السياسية ومنها:-

١- قانون المطبوعات رقم (١٠) لسنة ١٩٩٣، الذي انعكس على التوسع في اصدار الصحف والدوريات ، وبلغات عديدة فكان لابد للحكومة في ظل هذه التطورات الثقافية ان تلبي مطالب الكوادر الصحفية بحماية حقوقهم بتاطير ذلك النشاط قانونيا ، عبر تشريعات قانونية حيث اصدر البرلمان قانون(نقابة صحفيي كوردستان العراق) رقم (٤) لسنة ١٩٩٨ الذي نص على ان ((تكفل حكومة الاقليم حرية النشر والطباعة والصحافة وحق الاجتماع والتظاهر والاضراب سلميا وتضمن حقوق وامتيازات الصحفي))[٣] .

٢- القوانين الخاصة بوزارات الاقليم والبالغ عددها (١٥)والذي صدر بين عامي١٩٩٢- ١٩٩٣.

٣- قانون السلطة القضائية رقم (١٤) لسنه ١٩٩٢.

٤- قانون حماية الاجانب العاملين في منظمات الامم المتحدة والمنظمات الانسانية في اقليم كردستان العراق رقم (٦) لسنة ١٩٩٢ .

٥- قانون الاحزاب في اقليم كردستان العراق رقم (١٧) لسنة ١٩٩٣ .

٦- قانون الجمعيات في اقليم كردستان العراق رقم (١٨) لسنة ١٩٩٣.

---

[١])صلاح حسن مطرود ،السيادة وحقوق الانسان في العالم الثالث،اطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد،١٩٩٥،ص٣٩.

[٢]) داروين بنيامين هرمز،النظام الديمقراطي الحاضنة الاولى للمواطنة كيفية خلق مواطن بالتربية،رسالة ماجستير (غير منشورة)كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة كربلاء ،٢٠١١،ص١٢.

[٣])خالد سعيد توفيق ،قانون العمل الصحفي في كوردستان العراق،مجلة العلوم السياسية ،جامعة بغداد ،العدد(٤٠) ، حزيران،٢٠١٠،ص١٤١-١٤٢.

إلا أنّ التجربة لا تخلو من مواطن الضعف والذي عبرت عنه تقارير المنظمات الدولية المتخصصة بحقوق الانسان في العالم حيث افادت (Human Rigts Watch) ان الصحفيين في اقليم كوردستان الذين ينتقدون الحكومة يواجهون عنفاً من تهديدات ودعاوى قضائية مما اضطر بعضهم الى السفر خارج البلاد، كما ان قسماً منهم تعرض للتصفية الجسدية ، مثل ا لصحفي (سردشت عثمان) نتيجة نشره مقال (انا اعشق بنت مسعود البارزاني وفي هذا المقال انتقاد لاذع للسيد مسعود البرزاني)[1] ، وفي اعقاب ذلك ، تم قتل الصحفي (كاوا كريمياني) في كلار الذي كان عضواً في الحزب الشيوعي الكردستاني وناشطاً في عدد من منظمات المجتمع المدني وكان يكتب عن الفسادفي المؤسسات الحكوية والحزبية في الاقليم[2] ، وفي مقال صحفي ، عدت مفوضة الامم المتحدة لحقوق الانسان (نافي بيلاري) ان حرية التعبير أمر اساس لخلق مجتمع مدني قوي ودعت السلطات في الاقليم الى ضمان تمكين الصحفيين والمدافعين عن حقوق الانسان من اداء عملهم البالغ الاهمية ، من دون مضايقات[3] ، وقد جاءت عبر اعتراف البرلمان بان الإقليم يتكون من أقليات مثل الأشوريين والتركمان والعرب والأرمن والمندائيين والشبك[4] . هذه التعددية الاثنية ، التي تحولت إلى تعددية سياسية ، و تمثل الديمقراطية الحل المناسب لمشكلة العيش في مجتمع متعدد القوميات والاثنيات والمذاهب المختلفة[5] ، ومن جانب آخر اعلنت حكومة الاقليم معارضتها لاستخدام العنف ضد المرأة وفي اطار سعيها للحد من ذلك اقرت مشروع قانون العنف الاسري المرقم (٢٠١١) وتجريم ممارسة ختان النساء التي تخضع له (٦٠%) من نساء الاقليم[6] . ان التجربة السياسية في اقليم كردستان هي دليل على التوجه الجديد الذي يهدف إلى إقامة نظام ديمقراطي يضمن تلبية الحقوق السياسية التي تعد إحدى أهم ركائز وضمانات حقوق الإنسان الأمر الذي يؤسس لتحقيق حقوق أخرى كالحقوق الاقتصادية المتمثلة بعملية الاستثمار والأعمار التي شهدها الإقليم والحقوق الثقافية المتمثلة بالتعددية الثقافية ، ومن هنا فقد مثل المسار الديمقراطي في اقليم

---

١) http://www.metrmiddeeasttransparent.com/spip.php?article9951&lang=ar&forum=61428/

٢) جريدة الشرق الاوسط ،مقتل صحافي كردي في اطراف السليمانية امام والدته العدد١٢٧٩٣– ٧–ديسمبر٢٠١٣

[3]للمزيد انظر الموقع الالكتروني لمكتب الامم المتحدة لحقوق الانسان:

http://www.ohch.org/en/countries/menaregion/pages/unamlhrreports.aspx

٤)ياسر علي ابراهيم السلامة،ثقافة الديمقراطية واثرها في بناء المجتمع المدني في العراق،اطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين،٢٠٠٨،ص٣٤.

٥) المصدر نفسه،ص٣٤

٦)هناء فاضل عبيد،مصدر سبق ذكرة ص٧١

كردستان ، الخطوة الاولى الصحيحة ، بأتجاه التأسيس لبناء مجتمع ديمقراطي عبر اعتمادها على الآليات القانونية في ضمان الديمقراطية ووضع الأُسس الممهدة والتي اشتملت على إجراء الانتخابات وتوسيع المشاركة السياسية والنهج المؤسسي في سير العملية الديمقراطية بالرغم من المعوقات التي اعترضت التجربة الفتية من ملاحظات ترجع بشكل مباشر إلى طبيعة الظروف الداخلية والخارجية التي رافقتها ،فكان لاحزاب المعارضة الدور في الضغط لتشريع هذه القوانين.لارساء حقوق الانسان وقيمتة العليا في الاقليم.

المطلب السادس: دورالمعارضة في ترسيخ الديمقراطية في الاقليم

من خلال ماتقدم يتضح ان انتخابات عام ٢٠٠٩ تعد البداية الحقيقية لممارسة المعارضة نشاطها السياسي الفاعل في الاقليم ،ومن اهم الاسباب لنشوء المعارضة داخل الاقليم هو[١] :

اولا- فقدان العدالة الاجتماعية : فالمواطن الكردي يكاد لايستطيع توفير لقمة العيش ومستلزمات حياة عائلتة العادية ،مقابل ثراء فاحش لكوادر واعضاء الحزبين الحاكمين .

ثانيا- ساهمت بعض القضايا التي لم تحسم بين حكومة بغداد وحكومة الاقليم ومنها المادة ١٤٠ في بروز المعارضة ،والضغط باتجاه حل المشاكل العالقة.

ثالثا- ان فراغ الساحة السياسية في الاقليم من وجود تيار معارض يحمل مشروعاً بديلاً طوال المرحلة السابقة ، كان له ايضا دور في نشوء حركة التغيير وبروزها كقيادة للمعارضة في الاقليم ، وبغية فهم دورها في ترسيخ التجربة الديمقراطية،لابد من الوقوف على اهم انجازاتها.

لقد اراد الحزبان الحاكمان، تعطيل دور البرلمان في الاقليم ،لحين اجراء انتخابات مجلس النواب العراقي في عام ٢٠١٠ ، لكي لاتمنح المعارضة في البرلمان الفرصة لا براز دورها في الحياة السياسية . فقد ادخل البرلمان في عطلة شتوية دون ان ينجز اي قانون ، ومع ذلك استطاعت المعارضة تقديم ١٣ مشروع قرار وقانون، فضلاً عن اعادة تفعيل عشر قوانين اخرى ، اقترحت في الدورة البرلمانية دون البت بها[٢] ، وكانت هذه المشاريع قد وعدت بها المعارضة جمهورها قبيل انتخابات برلمان الاقليم في تموز ٢٠٠٩ ، كما قام اعضاء المعارضة من قائمة التغييرومن الاحزاب الاسلامية بجولات في مدن كردستان العراق والى جميع

١)د.رشيد عمارة ،مصدر سبق ذكره، ص٢٧ ص-٢٨ .

٢) للاطلاع على هذه المشاريع كافه ، يراجع http://gorran.org/content.as px?linkld=45&action=1

المؤسسات الحكومية ومراقبة عملها[1] ، كما عملت المعارضة في البرلمان على مساءلة الوزراء[2] ، مما ادى الى تنشيط الدور الرقابي للبرلمان . فأصبحت الاحزاب الحاكمة لاتملك حرية التصرف مثلما كانت عليه قبل ظهور المعارضة ، وهذا يرسخ نوعا من الممارسة الديمقراطية في الاقليم ، فيضطر الاحزاب الحاكمة الى اتباع سياسات مغايره، ان هي ارادت البقاء في الحكم[3] . وقد بدات تظهر بوادر تاثير المعارضة في سير اداء الحكومة ، فلاول مرة في تاريخ الاقليم تم عرض مشروع ميزانية الاقليم لسنة ٢٠١٠/٢٠١١ على الراي العام[4] وتم ولأول مرة تحديد ميزانية الاحزاب بـ(٩٠) مليار دينار على ان يشرع قانون بذلك من برلمان الاقليم . ان الرأى العام لم يكن مطلعاً على اي شيء فيما يخص ميزانية الاحزاب وخصوصا "البارتي والاتحاد" الا بعد اثارتها من قبل المعارضة[5] ، فقد اتضح فيما بعد ان كلا الحزبين يحصلان على (٣٥) مليون دولار شهريا من ميزانية الاقليم اي بما مجموعة (٨٤٠) مليون دولار سنويا ، اي في حدود١١% من ميزانية الاقليم لعام ٢٠٠٩[6] ، اما قانون ميزانية ٢٠١٠ فخصص مليوني دولار شهريا لكل من" البارتي والاتحاد" ومليوني دولار لجميع الاحزاب والمنظمات والكيانات الاخرى ، اي مامجموعة (٧٢) مليون دولار سنويا[7] وهذا يعني تخفيض ميزانية الاحزاب الى اقل من عشر مما كان ياخذه البارتي والاتحاد في السنوات السابقة وارجاع (٧٦٤) مليون دولار لميزانية الاقليم لغرض انفاقها على المرافق الخدمية في الاقليم . ان هذه المبلغ المعطاة للاحزاب هي غير قانونية كون هذه الاموال عامه ولايجوز ان تخصص منها شيئاً للاحزاب وهو منافٍ لقوانين الاحزاب في العالم التي تعتمد ماليتها، على اشتركات

---

١) موقع حركة التغير http://gorran.org/detait.aspx?id=693&linkld=3

٢) ومثالا على ذلك ، نجد ان كتلة التغيير تطالب – عن طريق رئاسة البرلمان – بالتوضيح من جانب اشتي هوراني "وزير الموارد الطبيعية في الاقليم" ، راجع ذلك على الموقع :http://gorran.org/detait.aspx?id=693&linkld=3

٣)كاظم حبيب،سيرة الاحزاب السياسيةونتائج انتخابات الاقليم الاخيرة،الحلقة الثالثة والاخيرة،المعارضة السياسية الاحتجاجية في كردستان العراق ، على موقع: http//:www.akhbaer.org/wesima-articles-20091115-80011.htm1

٤)ينظر مشروع الميزانية على موقع برلمان الاقليم http://www.kurdistan parliament.orgfiles/articles/280111oo63.pdf

٥) اعلن عمر سيد علي – العضوالمستقل من المكتب السياسي ل(الاتحاد) واحد الاعضاء البارزين في حركة التغيير–لاول مرة هذه الميزانية للحزبين،ينظر ،هاولاتي ،الاتحاد ياخذ اكثر من ٣٠ مليون دولار من ميزانية السليمانية للحزب (باللغة الكردية) على موقع http://hawlati.info/news detailn.aspx?id=7374&linkld=68

٦)ينظر : سبه ى ، يقوم البارتي والاتحاد باخذ نسبة ١١% من ميزانية الاقليم للسنة (باللغة الكردية) ،على موقع :http://sbeiy.com/ku/newsdetail.aspx?id=17631&cat=1

٧) ينظر:اوينة ،لم تصرف الحكومة المنحة المالية لشهرين للبارتي والاتحاد (باللغة الكردية) ،على موقع :http://awene.com/direje.aspx?babet=hewal&jimare=5973

الاعضاء والتبرعات . كما عملت المعارضة على مناقشة مشروع دستور الاقليم وضرورة اعادته الى البرلمان لاجراء التعديلات عليه قبل طرحة للاستفتاء التي يصر عليها السيد مسعود البرزاني ومن هذه التعديلات التي تصر عليها المعارضة هي :

١- ضرورة تغير نظام الحكم المنصوص علية في دستور الاقليم ،من نظام مختلط او شبة رئاسي الى نظام برلماني ،كما هو معمول به في الدستور العراقي ،لينسجم مع النظام السياسي الاتحادي في بغداد ،واكد القيادي في المعارضة ،(القاضي لطيف مصطفى) (ان النظام شبه الرئاسي ،يسمى بالنظام المنحرف ، وهذه الانظمة المنحرفة دستوريا لم تستطع ان تحقق الديمقراطية،في اي بلد طبقت فيه،بينما النظام البرلماني يقلص الصلاحيات الممنوحة الى رئيس الاقليم ،ويحول منصبه ، الى بروتوكولي شرفي)[١] .

٢- تحديد ولاية رئيس الاقليم بدورتين انتخابية، وتقليص صلاحياته وان ينتخب من البرلمان لامن الشعب مباشرة وهذا مايرفضه السيد مسعود البرزاني وحزبة.

٣- ان يكون لرئيس الاقليم نائبان أحدهما امراة واخر يكون اما تركماني اومسيحي .

٤- تطالب المعارضة بتطبيق نظام المواطنة للاقليات في الاقليم واستحصال حقوق العرب والتركمان والاشوريين ومن دون ذكر اسم او قومية في الدستوروتكون جميع حقوق القوميات مكفولة كمواطنين يعيشون متساوين في الاقليم.

٥-منح صلاحيات لامركزية اوسع لمجالس المحافظات الثلاث في اقليم كردستان ، كتلك الممنوحة لبقية المحافظات العراقية خارج الاقليم . لان مجالس المحافظات في الاقليم تعاني من مركزية شديدة ، ولاتزال تعمل بالقانون رقم (١٥٩)لسنة ١٩٦٥ الذي كان مطبقاً في زمن النظام السابق.

لقد كان للمعارضة الدور الواضح في بلورة الافكار السياسية المطالبة بالديمقراطية ، ومن خلال الاتي :-

اولا- دور الاعلام الحر الاهلي:- شهد اقليم كردستان اصدار العديد من الصحف مثل صحيفة هاولاتي (المواطن)[٢] والتي كانت تدعو الى إشاعة المواطنة للجميع وتامين حرية التعبير ونشر ثقافة حقوق الانسان وتغذية روح الديمقراطية ، وايضا ازدياد عدد المجلات الاهلية مثل (لفين ، ريحا ،

---

١)النائب في البرلمان العراقي عن حركة التغير ،القاضي لطيف مصطفى ،البابلية نيوز٤٦ http://www.albabelyia.net/?p=83

٢)موقع قناة(هاولاتي)انترنتhttp://howlati.info/ar/abutus.aspx

جيهان) فضلا عن ظهور العديد من المواقع الالكترونية والقنوات المسموعة التي سلطت الضوء على المشاكل والازمات داخل الاقليم[1] .

ثانيا- منظمات المجتمع المدني :-التي ساهمت في توعية المواطنين وتهيئة أرضية لبروز معارضة سياسية في الاقليم مثل (حركة هه تاكه ي) (الى متى) المكونة من شخصيات قانونية وأكاديمية والتي كانت تسعى من خلال الضغط على السلطة السياسية لترسيخ دعائم الديمقراطية ومحاربة الفساد وضرورة توفير الخدمات[2] .

ثالثا- الاحتجاجات الشعبية:-والتي عبرت عنها مجموعة من المقالات لمثقفين واكاديميين كمجموعة (نبوه ندي ره هه نداي) (مركز البعد) والذي اسس لبناء تيار نقدي معارض وحاول التنظير للتغيير في الاقليم وافساح المجال امام الاحزاب السياسية التي لم تشترك في الحكومة للعمل بحرية تامة .

رابعا- دور المتغيرات الاقليمية والعربية :- حيث لم يكن اقليم كردستان العراق بعيدا عما يحصل في المنطقة العربية من حراك اجتماعي وثورات شعبية في كل من مصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا والذي حفز المعارضة للتحرك من اجل احداث التغيير في الاقليم واصلاح النظام السياسي الذي اصبح محل انتقاد من قبل شرائح واسعة من المجتمع الكردي.

من خلال ماتقدم نستطيع ان نقول على الرغم من قصر مدة وصول المعارضة السياسية لبرلمان الاقليم وعلى الرغم من مضايقة الاحزاب الحاكمة لعملها ونشاطها في البرلمان وخارجة ،الاان المعارضة (بزعامة قائمة التغيير) قد خلقت تقاليد برلمانية جديدة كانت تفتقر لها تجربة اقليم كردستان،من خلال ارساء معارضة ايجابية تحت قبة البرلمان ،من خلال الحرص على الاختلاط اليومي بالشـرائح الاجتماعية المختلفة داخل المجتمع،[3]وعلى مراقبة عمل الحكومة،وفرضت عليها تلك التقاليد ايضا.كما عملت المعارضة على قيادة حركة الاحتجاجات الشعبية في الاقليم ،لاسيما في مدينة السليمانية،التي بدات في ١٧/شباط ٢٠١١ وطالبت فيها باجراء الاصلاحات السياسية .وعلى الرغم من كل الظروف التي مرت بها،الاحزاب السياسيةالمعارضة في الاقليم ،فانها استطاعت ان تحقق انجازات عده على مختلف المستويات ،فضلا عن انها

[1])موقع راديو نه وا) http://radionawa/ar/arbic. 3

[2]) د.سامان.سـوراني، فلسفةالسـلطة ونوايـا المعارضـة فـي اقلـيم كوردسـتان ، صـحيفةالمثقف ، العـدد٢٠٦٥ ، الثلاثـاء ، ٢٠١٢/٣/٢٠، على موقع http://almothaf.com/indexphp/maqal/61906.html

[3]) شيرزاد شيخاني ،لقاء مع نوشروان مصطفى ،نقلا عن درشيد عمارة الزيدي ص٣٥

نجحت الى حد ما في ترسيخ الديمقراطية من خلال ممارسة حقيقية لدور المعارضة في الاقليم ،وبدات السلطة السياسية،في اعقاب ذلك تراجع حساباتها اتجاة المعارضة ،خصوصا بعدما حصلت علية من اصوات في الانتخابات الاخيرة عام ٢٠١٣.

الخاتـــــــمة

إن المؤشر الأكثر خطورة في النظم الديمقراطية هو عدم تفعيل المعارضة أو غيابها في المجالس النيابية، فالموالاة والمعارضة، الأغلبية السياسية وأقليتها، ضرورتان لعمل أي نظام سياسي . فالديمقراطية الحقيقية هي حراك اجتماعي وسياسي وثقافي من اجل تحقيق المصلحة العامة وصيانتها والدفاع عنها ، ويعد الصراع السلمي بين القوى السياسية من اجل الوصول إلى السلطة بحسب قواعد سلمية عامة، والية ثابته ، هي الأنسب لتحقيق ذلك الهدف مما يعني إن صراع الأحزاب والقوى السياسية في الأنظمة الديمقراطية من اجل الفوز بالسلطة والبقاء فيها عن طريق كسب رضا المواطنين، الذي يؤدي بالنهاية إلى تحقيق المصلحة العامة، وضمان استقراريتها ، وهذه العملية، تفترض وجود قوة سياسية في السلطة تحاول تحقيق برامجها ووجود طرف آخر في العملية السياسية وهو المعارضة ،التي تهئ نفسها لاستلام السلطة ، بوضعها برامج ومشاريع تكسب بها رضا المواطنين، إلا ان من الخطا الفادح في النظام السياسي هو عدم فسح المجال للمعارضة السياسية، خصوصا إن الظرف الراهن أحوج إلى ذلك باعتبار الاقليم في مرحلة بناء نظام سياسي ديمقراطي ، فالتوازن في العمل السياسي لم يكتب له النجاح ما لم تنشط فيه المعارضة لانها تسهم في تنشيط عمل البرلمان والحكومة . فالمعارضة البرلمانية ضرورة وتواجدها لابد منه من اجل رصد الخلل والقصور في اداء النظام السياسي ، فهي وبكل بساطة ليست الاختلاف من اجل الاختلاف مع الجهة المقابلة في كل شئ فهناك أمور ربما تتفق عليها مع الآخر كل الاتفاق .

ولهذا يمكن ان نخلص الى الاتي :-

أولاً- إن المعارضة البرلمانية تؤدي رسالة ذات مصلحة عامة من خلال تأطيرها لأعمال الحكومة، ولهذا يجب ان تتمتع بالضمانات الضرورية لتنفيذ وظيفتها، فالمعارضة لا تستطيع أن تكون وسيلة تغيير إلا في إطار نظم ديمقراطية تعترف بشرعية المعارضة وتحترم حقوقها وفي مقدمتها حقها في تداول السلطة ، حيث تشكل حماية المعارضة اليوم من اهم الامور، بعد أن ظهر إن تعزيز حقوق

المعارضة وحمايتها لابد منه لضمان حسن سير النظم الديمقراطية ، ويقتضي مثل هذا الهدف الاحترام المتبادل بين أعضاء الأغلبية وأعضاء المعارضة .

ثانيا–ليس الإجماع ضرورة في النظام السياسي .المهم في الامر أن الديمقراطية تفرز أغلبية تقوم بتشكيل الحكومة وأقلية تقوم بدور المعارضة، وهذه تعتمد على الانتخابات ،التي تحدد ميزان القوى ، ولأي حزب سياسي الحق في أن يعارض في النظام الديمقراطي ويقوم بالرقابة ، إلا إن على المعارضة أن تؤدي وظيفتها انطلاقاً من مبدأين هما السعي للوصول للسلطة بالطرق السلمية وعدم عرقلة عمل الحكومة المنتخبة من طرف الأغلبية . أن عدم وجود معارضة حقيقية للحكومة داخل البرلمان يجعل من إجراءات الرقابة البرلمانية مجرد إجراء شكلي يهدف من ورائه إظهار الحكومة بصورتها الديمقراطية اللائقة ، مستبعدة الغاية المرجوة من الرقابة ، إلا وهي ضبط الحكومة في حدود اختصاصاتها . إن غياب المعارضة البرلمانية ليست بوجود التعارض بين قطبي الأغلبية البرلمانية الحاكمة والأقلية البرلمانية المعارضة في الحياة البرلمانية الوليدة ، وإنما المشكلة كامنة في طبيعة الثقافة السياسية للنخب الممثلة لصوت الشعب في البرلمان ، ونظرتها لهذه الممارسة ، خاصة الثقافة الاجتماعية السائدة للمجتمع حول مفهوم السلطة والمعارضة وفلسفة الحكم بشكل عام ، حيث إن مفهوم المعارضة ،ورؤى بعض النخب الحاكمة مازال ملتبساً ، فلا ترى في التعارض والاختلاف والتناقض في الآراء والأفكار ظاهرة طبيعية وصحية ،وإمكانية التعايش السلمي سوية من اجل خدمة قضية مشتركة واحدة بوسائل وأساليب متنوعة ، مثل هذا النضج السياسي وهذه الرؤية والاستراتيجية هو ما تفتقر إليه نخبنا السياسية ، لذلك نلاحظ ان المعارضة مهما كانت طبيعتها وشكلها فهي نوع من العداء والموقف العدائي ضد الآخر ، ومن ثم لا تحمل في قيمنا السياسية مبدأ الاختلاف المبني على الحوار وتقبل الآخر لكون كل الاحزاب الحاكمة في الاقليم كانت تمارس المعارضة العنفية في عهد النظام السابق، وعندما وصلت الى السلطة بمساعدت الاحتلال، فهي كانت تفتقر الى ثقافة المشاركة والحوار والتسامح والود معها و سياسة اللاعنف، وبادرت باستخدام سياسة العنف في التعامل مع الخصوم السياسيين، وكأننا اليوم اما مشهد معكوس من تجارب النظام السابق .

إن القبول بالأمر الواقع لا يشترط بل لا يجب تقنينه من اجل تأييده ،بل يجب قبوله والتعامل معه على أساس لحظته، وزمنه ،وليس تأبيده وبناء هيكل النظام السياسي عليه ،وعلى ذلك لا يجوز عد الديمقراطية التوافقية وحكومة الشراكة الوطنية،اوحكومة الوحدة الوطنية، كشكل نهائي للديمقراطية، يجري

الدفاع عنها، بل يجب عدها كمرحلة انتقالية وليس كحل نهائي،لانهما يقضيان على دور المعارضة ، ويصبح الجميع مشترك في الحكم ويمارس سياسة (اسكت عني واسكت عنك) و من سلبيات غياب المعارضة هو:

أ- سلطة تشريعية ضعيفة عاجزة عن مساءلة السلطة التنفيذية.

ب- تغلغل الفساد السياسي و الإداري والمالي إلى مفاصل الدولة ،نتيجة غياب دور المعارضة في المراقبة والمساءلة .

ج- حكومة غير منسجمة عاجزة عن أداء مسؤولياتها في تحسين الواقع الخدمي والاجتماعي. وينتج عنها حكومات ضعيفة وقرارات حكومية ضعيفة

في حين وجود المعارضة سوف يؤدي إلى مجموعة من النتائج الايجابية:

١- تنشيط الحياة البرلمانية وتحسين أداء السلطة التشريعية.

٢- سلطة تنفيذية خاضعة للمراقبة والمساءلة ومن ثم ينعكس ذلك ايجابياً على أدائها.

٣- ترسيخ مفاهيم الديمقراطية السليمة، وأسس التداول السلمي للسلطة، الطرف الفائز يشكل الحكومة والطرف الخاسر بالمعارضة، ومن ثم تستقيم العملية السياسية طالما إنهما من نتائج ممارسة ديمقراطية.

أخيراً يمكن القول ان التجارب أثبتت ان أي شعب لا يصبح مؤهلاً للديمقراطية إلا من خلال ممارسته لها، فالديمقراطية هي ليست الغاية فحسب بل هي الوسيلة لتحقيقها أي لا يمكن تحقيق الديمقراطية في أي بلد إلا من خلال الديمقراطية نفسها. وعلى ذلك وبعد النتائج التي توصلنا إليها عن طريق البحث خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تعزز دور المعارضة وهي

أولاً- ان تأسيس نظام ديمقراطي حقيقي يرتكز على طرفي المعادلة الديمقراطية (حكومة ومعارضة) وهذا الأمر لن ينجح إلا بالتوصل إلى نموذج ديمقراطي يقوم على أساس المواطنة.

ثانياً- التسليم بإمكانية وجود المعارضة من حيث المبدأ والاستعداد لإعطائها قدراً من التأسيس المقنن. بحيث يكون للمعارضة دور فعلي داخل البرلمان، من اجل تحقيق التوازن ومنع الميل نحو الاستبداد المتأتي من الاعتراف الدستوري للمعارضة ببعض الحقوق أهمها الحق في ممارسة السلطة عن طريق التناوب الديمقراطي والمساهمة الفعلية في مراقبة الحكومة وتسهيل مهامها الرقابية في اللجان البرلمانية، والاهتمام بمقترحات القوانين الصادرة عن المعارضة وضمان حقها في الحصول على المعلومات المتعلقة بالحياة السياسية ، وتمكينها من النفاذ إلى وسائل الأعلام. إن الاعتراف للمعارضة ببعض الآليات لمراقبة الأداء الحكومي والاعتراف لها ببعض

الحقوق الخاصة في مجال التشريع يعزز مكانتها في النظام السياسي ويرسخ من التجربة الديمقراطية التي تقاس على مدى فاعلية المعارضة في النظام السياسي.

ثالثا- على الرغم من قصر عمر المعارضة في الاقليم، لكن هناك حقيقة ان الفضل في البدء بالاصلاحات السياسية، هو بفعل جهود المعارضة ودورها في العملية السياسية في اقليم كردستان –العراق، وان نجاح النظام هو بفضل المعارضة، وفي حالة الفشل فيتحمل الحزبين الحاكمين ذلك، لعدم رغبتها في دخول شريك لهما في العملية السياسية واقل ما يقال في وصف النظام بانه نظام دكتاتورية الحزبين الحاكمين.

Opposition in the Kurdistan Region - Iraq and its role in the consolidation of democracy

The political opposition is an important and fundamental part of any political system, but, its presence may narrows or expands according to the nature of the political systems. The democratic systems recognize the existence of political opposition, and believes in its role to function freely in the political arena. So, the opposition sometimes assume power through the ballot box and peaceful transition of power while the dictatorship do not allow the opposition, amd work to exclude marginalize, and possibly do away with it..

In the democratic struclure of Kurdiston Region, the opposition is indispsable necessity because a democratic system based on a sound basis is required. A system that acknowledges the existence of the opposition that evaluates the performanceof the institution of local government especially the three powers (legislativem, executive and judicial). As well as, it exercises a supervisory role to find out and correct mistakes, and more importamtly, to put forward alternatives. The urgent need for this kind of opposition of positive goals, and the lack of this kind of studies dealing with the opposition in Kurdistion Region-Iraq. Are reasons behind deciding to studay this topic. The research studies the role of opposition in an important are of the region (after 1991) and identifies some of the observations that can be benefited from them in political life.